التضخم يدعم الخفض والمخاطر ترجح الانتظار..

سيناريوهات قرار المركزي بشأن سعر الفائدة

www.alamalmal.net

تصفح الموقع

8 صفحات
5 جنيهات

ندعم قرارك

عالم المال

• الإصدار الثانى • السنة الحادية والعشرون • العدد: 898 • الأحد 5 يوليو 2026 م

itida
هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات

هل تقود الطروحات الحكومية سوق المال إلى موجة صعود جديدة وتفتح الباب لاستثمارات كبرى؟

المؤشر 03 ص

بعد اتفاق المراجعة السابعة مع صندوق النقد..

1.6 مليار دولار شريحة جديدة تعزز الاحتياطي النقدي وتدعم استقرار سعر الصرف

رغم تراجع الكميات..

مصر تهيمن على 71 % من واردات اليوريا الأوروبية والاستثمارات تقفز إلى 2.5 مليار دولار

«شمس الصناعة» تحول 7000 مصنع إلى الطاقة الشمسية بتمويل 15 مليار جنيه

مؤشرات البورصة تسجل مكاسب مزدوجة ورأس المال السوقي يقترب من 3.7 تريليون جنيه

حزمة تسهيلات ضريبية جديدة تدعم نمو الاقتصاد الوطني

إنتاج القمح يقترب من 5 ملايين طن رغم تباطؤ التوريد

تراجع الإنتاج الأوروبي يعزز فرص تصدير المحاصيل المصرية

المتحدث باسم الشعبة العامة للمخابز لـ"عالم المال":

تكلفة تصنيع الخبز لم تتغير منذ 2019 وفاتورة المياه ارتفعت 10 أضعاف

صناعة وتجارة 06 ص

مافيا "التسقيع" في مواجهة الحكومة

سحب الأراضي الصناعية غير المستغلة وإعادة طرحها للمستثمرين الجادين

Zaldi Investment
صندوق زالدي المصري - Zaldi Elmasry
سعر الوثيقة يوم 4-7-2026
11.06 جم
مدير الاستثمار: شركة زالدي للاستثمارات
zaldi-capital.com
للاستفسار: 16299

Zaldi Investment
صندوق زالدي ستار - Zaldi Star
سعر الوثيقة يوم 4-7-2026
111.32980 جم
تم توزيع كوبونات نقدي بقيمة 9.8 جنيه للوثيقة
مدير الاستثمار: شركة زالدي للاستثمارات
zaldi-capital.com
للاستفسار: 16299

جريدة عالم المال
أسبوعية - اقتصادية - شاملة
تصدر عن مؤسسة «عالم المال» للصحافة والطباعة والنشر «ش.م.م»

رئيس مجلس الإدارة والتحرير
أيسر الحامدى

رئيس التحرير
أشرف الحامدى

مشرف عام التحرير
محمد النجار

مساعد رئيس التحرير للمحتوى الرقمى
د.أحمد عبدالفتاح

رئيس التحرير التنفيذى
أرشد الحامدى

مدير التحرير
أسماء عبدالبارى - هبة عبدالستار
رشا يوسف - جمال الهوارى
على رضوان - شيرين نوار

هيئة التحرير
إيمان خيري - عبدالمجيد عبدالله
منار مختار - فريدة صلاح الدين
مى أبو المجد - آيه جمال
محمد سلامة - زياد الحامدى

تصوير: كامل أمين الشعراوي
إسلام أشرف

بوابة عالم المال الإخبارية
مدير تحرير
مى رفاعى

إشراف
مهند الحامدى

إشراف الصفحات المتخصصة
عبلة السيد

الديسك المركزى
غادة نعيم - أحمد عبدالعزيز

تصحيح لغوي:
شيماء عبدالرحيم

الإخراج الفنى
هيثم السيد
يحيي مجدي

التجهيزات الفنية
أحمد سيد

الإدارة والتحرير
١ ميدان موسى جلال - المهندسين
ت: ٣٣٠٥٤٢١١ - ٣٣٣٧١٨١٤
٣٣٣٥٤٦٦٢ - ٣٣٣٥٤٤٢٣
٣٣٣٧٣٨٥٥
فاكس: ٣٣٣٥٤٦٦١

أرقام الاشتراكات
فاكس: ٣٥٧٨٢٧٠٦
ت: ٣٥٨٠٦٤١٨ - ٣٥٨٠٦٤١٩
٣٥٨٠٦٤٢٠
التوزيع والاشتراكات

مؤسسة
أخبار اليوم

سجل الوفاء
ممدوح الراوى
دبابس فخري همام

وزير الاتصالات يشهد إطلاق خدمتي «اطمن» و«اطمن على الآخر» لتوفير بيئة إنترنت آمنة للأطفال على الهاتف المحمول

في ضوء تكليفات القيادة السياسية باتخاذ الإجراءات الضرورية لتعزيز حماية الأطفال على الإنترنت، شهد المهندس رأفت هندي وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، مراسم توقيع ملاحق تراخيص خدمتي اطمن» و«اطمن على الآخر» المعروفة إعلاميا باسم «شريحة الطفل» لتوفير بيئة رقمية آمنة للأطفال أثناء استخدام الإنترنت عبر الهواتف المحمولة، في ضوء الإطلاق الرسمي للخدمتين، وذلك بحضور المهندس محمد شمروخ الرئيس التنفيذي للجهاز القومي لتنظيم الاتصالات، والمهندس تامر المهدي العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للشركة المصرية للاتصالات، وهشام مهران الرئيس التنفيذي لشركة أورنج مصر، والمهندس حازم متولي الرئيس التنفيذي لشركة إي آند مصر، وكريم عبد الرئيس التنفيذي للقطاع التجاري لشركة فودافون مصر، والسيد نضال طه رئيس شركة كيدزونت مصر، والدكتور مصطفى عيسى العضو المنتدب لشركة سايشيلد.

وأكد المهندس رأفت هندي أن إطلاق خدمتي «اطمن» و«اطمن على الآخر» يأتي في إطار جهود الدولة لترسيخ ثقافة الاستخدام الآمن والمسؤول للخدمات الرقمية وتعزيز حماية الأطفال على الإنترنت، موضحا أن وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات تستهدف من خلال الخدمتين تحقيق التوازن بين تمكين الأطفال من الاستفادة من الإمكانات الواسعة التي يوفرها الإنترنت في التعليم واكتساب المعرفة والتواصل وتنمية المهارات وممارسة الألعاب الرقمية الهادفة، وبين توفير أدوات فعالة تساعد الأسر المصرية على حماية أبنائها من المخاطر الرقمية والمحتوى غير الملائم بما يتوافق مع أفضل الممارسات العالمية في مجال حماية الأطفال على الإنترنت ويوفر بيئة رقمية أكثر أمانا للأطفال أثناء استخدام الإنترنت.

وأضاف أن الوزارة تواصل العمل بالتعاون مع الجهات المعنية لاتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع إطار حوكمي لحماية الأطفال على الإنترنت؛ بالتوازي مع إطلاق مبادرات وبرامج تستهدف نشر ثقافة الاستخدام الآمن والمسئول للإنترنت، وتعزيز الوعي الرقمي لدى أولياء الأمور والأطفال حول أساليب الحماية المختلفة أثناء استخدام الإنترنت والتطبيقات الرقمية للأطفال.

هذا وتهدف خدمتا «اطمن» و« اطمن على الآخر» إلى توفير تجربة تصفح أكثر أمانا للأطفال على الهواتف المحمولة، من خلال منع الوصول إلى المحتوى الضار وغير الملائم للفئات العمرية الصغيرة، مع إتاحة الخدمتين بصورة مبسطة لا تتطلب إعدادات مسبقة أو تدخلا تقنيا من ولي الأمر. وقد تم تحديد تصنيفات المحتوى الملائم وغير الملائم وفقا للمعايير الدولية المعمول بها في مجال حماية الأطفال على الإنترنت والصادرة عن الاتحاد الدولي للاتصالات ITU.

هذا وتوفر الخدمة الأولى، وهي خدمة «اطمن»، مستوى حماية مناسب للأطفال أثناء استخدام الإنترنت من خلال منع الوصول إلى المحتوى الضار وغير الملائم داخل نطاق الخطوط المفعلة عليها الخدمة. كما تتيح خدمة «اطمن» تفعيل وضع التصفح الآمن، فضلا عن تفعيل خاصية البحث الآمن على أهم محركات البحث، الأمر الذي يعزز من مستوى الحماية أثناء البحث والتصفح للأطفال. وتوفر الخدمة كذلك حماية أمنية متقدمة من خلال منع الوصول إلى المواقع المعروفة باستضافة البرمجيات الخبيثة والفيروسات والتهديدات الإلكترونية.

أما الخدمة الثانية، وهي خدمة « اطمن على الآخر»، فتشمل جميع المزايا المتاحة ضمن خدمة «اطمن»، بالإضافة إلى منع الوصول إلى مواقع وتطبيقات التواصل الاجتماعي، مما يوفر مستوى أعلى من الحماية للأسر الراغبة في تقييد استخدام الأطفال لهذه التطبيقات.

إي آند مصر تحصد جائزة «التميز في التكنولوجيا المالية» ضمن فعاليات قمة مصر للأفضل 2026

حصدت شركة إي آند مصر جائزة «التميز في التكنولوجيا المالية» ضمن فعاليات قمة مصر للأفضل ٢٠٢٦، إحدى أبرز الفعاليات الاقتصادية والتنموية في مصر، والتي تقام تحت رعاية دولة رئيس مجلس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي، لتكريم الشركات والمؤسسات والشخصيات الأكثر تأثيرا وإسهاما في دعم الاقتصاد المصري وتعزيز مسيرة التنمية والتحول الرقمي.

وتسلم الجائزة المهندس أحمد يحيى، الرئيس التنفيذي للتكنولوجيا المالية والتطبيقات الرقمية في إي آند مصر، بحضور نخبة من الوزراء وكبار المسؤولين والقيادات التنفيذية، إلى جانب ممثلي أبرز المؤسسات الاقتصادية والمالية والاستثمارية.

جاء هذا التكريم تقديرا لدور إي آند مصر في تطوير حلول تكنولوجيا مالية وخدمات رقمية مبتكرة تسهم في تبسيط المعاملات المالية، وتعزيز تجربة العملاء، ودعم جهود الدولة في تحقيق الشمول المالي وبناء اقتصاد رقمي أكثر كفاءة وتنافسية.

ويعكس هذا الإنجاز نجاح استراتيجية إي آند مصر في ترسيخ مكانتها كشركة تكنولوجيا متكاملة، من خلال توسيع محفظة خدماتها الرقمية، والاستثمار المستمر في الابتكار والبنية التكنولوجية، بما يواكب احتياجات الأفراد والشركات ويدعم مستهدفات التنمية الرقمية في مصر.

وقال المهندس أحمد يحيى، الرئيس التنفيذي للتكنولوجيا المالية والتطبيقات الرقمية في إي آند مصر: «يجسد هذا التكريم نجاح استراتيجية إي آند مصر في ترسيخ مكانتها كشركة تكنولوجيا متكاملة تتجاوز خدمات الاتصالات التقليدية، ويؤكد عاما بعد عام قدرتنا على الابتكار وتطوير حلول رقمية تحدث أثرا حقيقيا في حياة الأفراد والشركات، فالتكنولوجيا المالية اليوم لم تعد مجرد خدمة، بل أصبحت محركا رئيسيا للنمو الاقتصادي، وتمكين المجتمعات، وتسريع وتيرة التحول نحو اقتصاد رقمي أكثر تنافسية».

وأضاف: «سنواصل الاستثمار في تطوير منظومة مالية رقمية متكاملة وآمنة ترتكز على احتياجات العملاء، وتعزيز الشراكات التي تدفع الابتكار وتوسع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية، بما يدعم مستهدفات رؤية مصر ٢٠٣٠ في التحول الرقمي والشمول المالي، ويعزز مكانة مصر كمركز إقليمي للتكنولوجيا والابتكار».

الرئيس التنفيذي للمصرية للاتصالات يكرم أصحاب المشروعات المتميزة بمدارس WE

شهد المهندس تامر المهدي، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للمصرية للاتصالات الحفل الختامي للأنشطة الدراسية ومشروعات الكابستون لطلاب مدارس WE للتكنولوجيا التطبيقية، «WE Shine»، الذي أقيم بمقر جامعة النيل للاحتفاء بقصص النجاح التي حققها الطلاب على مدار العام الأكاديمي ٢٠٢٥ - ٢٠٢٦، وتكريم الطلاب المتميزين مهاريا وأكاديميا.

وأبرزت قصص النجاح الدور المحوري الذي تؤديه مدارس WE لتكنولوجيا التطبيقية تحت رعاية وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وبالتعاون مع وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، وما قدمته من نموذج ناجح يجمع بين الدراسة الأكاديمية والتدريب العملي، ويمنح الطلاب فرصة حقيقية لاكتساب الخبرات والمهارات التي تؤهلهم للتميز المهني والعلمي. وأكدت على إيمان المصرية للاتصالات الراسخ بضرورة دعم التعليم التكنولوجي التطبيقي والمساهمة في بناء جيل جديد يمتلك المعرفة والمهارة والقدرة على الابتكار، بما يتماشى مع احتياجات سوق العمل ومتطلبات التحول الرقمي الذي تشهده مصر في مختلف القطاعات.

وفي كلمته خلال الفعالية، قال المهندس تامر المهدي، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب للشركة المصرية للاتصالات "تمثل فعالية 'WE Shine' ترجمة عملية لرؤية الشركة المصرية للاتصالات في الاستثمار في تنمية الكوادر البشرية وبناء جيل جديد من الكفاءات الرقمية القادرة على قيادة مستقبل الاقتصاد الرقمي. وما نشهده اليوم من مشروعات ابتكارية متميزة ضمن برنامج التخرج (Capstone) يعكس المستوى الأكاديمي المتقدم والمهارات التطبيقية التي اكتسبها الطلاب، ويؤكد نجاح مدارس WE في تقديم نموذج تعليمي متطور يواكب احتياجات سوق العمل المحلي والدولي، ويسهم في إعداد كوادر مؤهلة تمتلك المعرفة والمهارات اللازمة لقيادة مسيرة التحول الرقمي.

وأضاف: "نؤمن بأن الاستثمار في التعليم هو استثمار في مستقبل الوطن، ومن هذا المنطلق نواصل تطوير هذا النموذج التعليمي بالتعاون مع شركائنا، وفي مقدمتهم وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بما يضمن تخريج أجيال من المبدعين والمبتكرين القادرين على دعم تنافسية مصر، والمساهمة بفاعلية في تحقيق مستهدفات استراتيجية مصر الرقمية وبناء اقتصاد قائم على المعرفة والابتكار.

من جانبه قال الدكتور عمرو بصيلة، رئيس الإدارة المركزية لتطوير التعليم الفني ومدير وحدة تشغيل وإدارة مدارس التكنولوجيا التطبيقية: «تؤكد فعالية WE Shine على أهمية تكامل الجهود بين وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وكافة المؤسسات الوطنية وشركاء التنمية، لإعداد كوادر تقنية تمتلك المهارات الرقمية والابتكارية التي يتطلبها المستقبل، بما يعزز تنافسية الاقتصاد المصري.

وأضاف: "إن الاحتفال بإنجازات الطلاب في WE Shine ٢٠٢٦ ليس مجرد تكريم للمتميزين، بل هو تأكيد على نجاح رؤية الدولة في تطوير منظومة التعليم التقني التكنولوجي، وتحويلها إلى بيئة حاضنة للإبداع والابتكار وريادة الأعمال، بما يسهم في إعداد كوادر وطنية مؤهلة تلبي احتياجات سوق العمل وتواكب متطلبات الثورة الصناعية الرابعة".

سامسونج تحتفل بالإطلاق العالمي لفيلم "سوبرغيرل" بالتعاون مع وارنر براذرز بيكتشرز ودي سي استوديوز

أعلنت شركة سامسونج للإلكترونيات عن عقد اتفاقية تعاون عالمية مع شركتي وارنر براذرز بيكتشرز ودي سي استوديوز، احتفالا بالعرض السينمائي المرتقب لفيلم الأبطال الخارقين الجديد بعنوان سوبرغيرل (Supergirl)، والذي ينطلق هذا الصيف يوم ٢٤ يونيو. ويتيح التعاون لشركة سامسونج نقل الجمهور إلى أجواء الفيلم، من خلال عرض محتوى فني مستوحى من شخصياته وعوالمه داخل تطبيق Samsung Art Store، إضافة إلى فرصة الفوز بتلفزيون Micro RGB من سامسونج بالتعاون مع متاجر بيست باي، وتنظيم تجارب وفعاليات مختارة في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة دعما للإطلاق العالمي للفيلم.

وتعليقا على هذا، قال هون لي، نائب الرئيس التنفيذي لقسم شاشات العرض المرئية لدى شركة سامسونج للإلكترونيات: "لطالما شكل تفاعل الجمهور مع الأفلام والرياضات والألعاب والفنون أحد المحركات الأساسية لتطوير قطاع شاشات العرض في سامسونج. ونحن نسعى من خلال التعاون مع شركتي وارنر براذرز بيكتشرز ودي سي استوديوز إلى توفير بيئة تجمع بين العالم البصري المذهل لفيلم سوبرغيرل وتجارب الشاشات المنزلية التي تقدمها سامسونج".

ويوفر متجر Samsung Art Store، المنصة الرائدة للفنون الرقمية على شاشات سامسونج Art TV، أمام المستخدمين تجارب جديدة للاستمتاع بالأعمال الفنية المستوحاة من الأعمال التي تنتجها دي سي استوديوز داخل منازلهم، من خلال إطلاق مجموعة محدودة المدة من التصاميم بعنوان Supergirl، والتي تتوفر حتى ٨ مارس ٢٠٢٧. وتضم التصاميم ١٥ عملا فنيا رقميا من قصص دي سي المصورة، في خطوة تستحضر الإرث القصصي لأبرز شخصيات دي سي عبر سلسلة تلفزيونات سامسونج Art TV الموسعة لعام ٢٠٢٦.

شراكة استراتيجية بين ڤودافون بيزنس وبنك مصر لدعم وتمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة عبر منصة "انجز من ڤودافون بيزنس"

انطلاقا من جهودها المتواصلة لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز قدرتها على النمو والتوسع، وقعت ڤودافون بيزنس وبنك مصر شراكة استراتيجية لتقديم حلول تشغيلية ومالية مبتكرة لرواد الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة عبر منصة "إنجز" من ڤودافون بيزنس. تهدف هذه الشراكة إلى تمكين الشركات من مرحلة التأسيس حتى التوسع، وتأتي أيضا هذه الشراكة بالتزامن مع اليوم العالمي للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

وتوفر منصة " إنجز" من ڤودافون بيزنس بيئة متكاملة للتكنولوجيا والابتكار، تتيح لرواد الأعمال الوصول إلى الخدمات الأساسية التي يحتاجونها في مكان واحد، من خلال الجمع بين الخبرات المصرفية العريقة لبنك مصر والحلول الرقمية. ويشمل ذلك إتاحة منتج قرض إكسبريس (Express Lending) وخدمة Digital Business Onboarding لطلب فتح الحسابات إلكترونيا، بما يتيح للعملاء الوصول بسهولة إلى حلول التمويل والخدمات المصرفية والاستفادة من عروض مصممة لدعم نمو أعمالهم. ويستهدف التعاون تلبية احتياجات عدد من القطاعات الحيوية، تشمل التجزئة، والرعاية الصحية ممثلة في الصيدليات والعيادات، والتصنيع، والخدمات، والسياحة والضيافة، والنقل، والعقارات والإنشاءات، بما يسهم في تعزيز كفاءتها التشغيلية ودعم خططها التوسعية.

وفي هذا السياق، أكد محمود الخطيب، نائب رئيس شركة ڤودافون مصر لقطاع الأعمال، على البعد الاستراتيجي لهذا التعاون، قائلا: "تلتزم ڤودافون بيزنس بدعم نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز قدرتها على التوسع والمنافسة، انطلاقا من استراتيجيتها الهادفة لتمكين قطاع الأعمال وتوفير حلول متكاملة تدعم النمو والتحول الرقمي. وتجسد شراكتنا مع بنك مصر هذه الرؤية من خلال الجمع بين الحلول الرقمية والخدمات المالية بما يعزز دور الشركات الصغيرة والمتوسطة كمحرك رئيس للنمو الاقتصادي، وخلق فرص عمل جديدة.

وتمثل هذه الشراكة نموذجا للتعاون المؤثر بين القطاعين التكنولوجي والمصرفي، والمساهمة في تسريع نمو قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة. وأوضح الخطيب أن منصة "انجز" من ڤودافون بيزنس صممت لتكون حلا رقميا متكاملا لتبسيط إدارة الأعمال والتغلب على التعقيدات التشغيلية بشكل جذري. وأضاف أن التكامل بين الخدمات الرقمية والحلول المالية يقدم تجربة سلسة تتيح لأصحاب الأعمال اتخاذ قرارات أسرع وأكثر كفاءة.

وفي هذا السياق، أكد حسام الدين عبد الوهاب - نائب الرئيس التنفيذي لبنك مصر - "أن توقيع هذا البروتوكول يأتي تأكيدا لالتزام بنك مصر بدعم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، باعتباره أحد المحركات الرئيسة للنمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة، حيث يولي البنك اهتماما كبيرا بهذا القطاع إيمانا بأهميته في تعزيز معدلات الإنتاج والتشغيل وخلق فرص العمل.

وأضاف أن بنك مصر يحرص على تقديم حلول تمويلية متكاملة ومسؤولة وبرامج متنوعة تستهدف دعم رواد الأعمال وأصحاب المشروعات في مختلف القطاعات، كما يعمل على التوسع في إتاحة التمويلات الموجهة لهذا القطاع من خلال شبكة فروعه المنتشرة في جميع أنحاء الجمهورية، مع تقديم برامج تمويلية مصممة خصيصا لتلبية الاحتياجات المختلفة للعملاء، بما يسهم في دعم الاقتصاد القومي ودفع عجلة التنمية، إلى جانب توفير خدمات غير مالية واستشارات فنية تسهم في دعم نمو تلك المشروعات وتعزيز قدرتها التنافسية."

تقديرا لدورها في قيادة استراتيجية المسؤولية المجتمعية والاستدامة بأورنج مصر..

المجلس العربي للمسؤولية المجتمعية والتنمية المستدامة يكرم مها ناجي بجائزة المرأة العربية للمسؤولية المجتمعية 2026

حصلت مها ناجي، نائب الرئيس التنفيذي لقطاع الدعاية والإعلان والمسؤولية المجتمعية بشركة أورنج مصر، على جائزة المرأة العربية للمسؤولية المجتمعية ٢٠٢٦، التي يمنحها المجلس العربي للمسؤولية المجتمعية والتنمية المستدامة، تقديرا لإسهاماتها في دعم برامج المسؤولية المجتمعية والاستدامة، وتعزيز دور القطاع الخاص كشريك رئيسي في تحقيق التنمية المستدامة.

وجاء التكريم خلال فعاليات النسخة الخامسة من الملتقى الدولي العربي للمرأة الدبلوماسية، الذي نظمه المجلس العربي للمسؤولية المجتمعية والتنمية المستدامة بالتعاون مع جامعة الدول العربية وبرعاية اتحاد الجامعات العربية، بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة، وسط مشاركة واسعة من القيادات النسائية العربية وممثلي المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص.

ويجسد هذا التكريم النهج الذي تتبناه أورنج مصر في دمج المسؤولية المجتمعية والاستدامة ضمن استراتيجيتها المؤسسية، من خلال تنفيذ مبادرات طويلة الأجل تستهدف دعم التعليم، وتمكين الشباب والمرأة، وتعزيز الشمول الرقمي، ودعم ذوي الهمم، والمساهمة في بناء مجتمعات أكثر استدامة، بما يتماشى مع مستهدفات رؤية مصر ٢٠٣٠ وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

وخلال السنوات الماضية، لعبت مها ناجي دورا محوريا في قيادة منظومة الاتصال المؤسسي والمسؤولية المجتمعية داخل أورنج مصر، وتعزيز الشراكات مع الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني، بما أسهم في تعظيم الأثر المجتمعي لمبادرات الشركة وترسيخ مكانتها كشريك تنموي داعم لأولويات الدولة المصرية.

وبهذه المناسبة، أعربت مها ناجي، نائب الرئيس التنفيذي لقطاع الدعاية والإعلان والمسؤولية المجتمعية بأورنج مصر، عن اعتزازها بهذا التكريم، مؤكدة أن الجائزة تمثل تقديرا للنهج الذي تتبناه أورنج مصر في جعل المسؤولية المجتمعية والاستدامة جزءا أصيلا من استراتيجية الشركة. وأضافت: «في أورنج مصر نؤمن بأن النجاح الحقيقي يقاس بقدرتنا على إحداث أثر إيجابي ومستدام في المجتمع، ولذلك نواصل العمل مع شركائنا من مؤسسات الدولة والمجتمع المدني على إطلاق مبادرات تفتح آفاقا جديدة أمام الشباب، وتدعم التعليم والتمكين الرقمي والشمول، بما يسهم في تحقيق مستهدفات رؤية مصر ٢٠٣٠ وبناء مستقبل أكثر استدامة للأجيال القادمة.»

عقارات

إتمام صفقة استحواذ خالد العسال وعائلته على 100 % من أسهم مصر إيطاليا القابضة للاستثمارات المالية وشركاتها التابعة

أعلنت مصر إيطاليا القابضة للاستثمارات المالية وشركاتها التابعة عن إتمام استحواذ كل من الأستاذ خالد العسال، والمهندس محمد خالد العسال، والأستاذ كريم خالد العسال على ١٠٠٪ من أسهم الشركة. وتضم الشركة عددا من الكيانات التابعة، هي: مصر إيطاليا للاستثمار العقاري، ومصر إيطاليا للإنشاء والتعمير، ومصر إيطاليا للتنمية العمرانية، ومصر إيطاليا البحر الأحمر للمشروعات السياحية، والشرق الأوسط رأس الحكمة للاستثمار السياحي.

تندرج تحت هذه الكيانات محفظة متنوعة من المشروعات السكنية والتجارية والفندقية والساحلية على مساحة ٦ ملايين متر مربع، وتتجاوز استثماراتها نحو ١٠٠ مليار جنيه مصري، وتشمل: جاردن ٨، ولا نوفا فيستا، وكايرو بيزنس بارك في القاهرة الجديدة، وكاي السخنة في البحر الأحمر، وسولاري في رأس الحكمة، والبوسكو، وفينشي، وفينشي ستريت في العاصمة الجديدة، والبوسكو سيتي في مستقبل سيتي، مما يمهد الطريق أمام مرحلة جديدة من النمو، تستند إلى استراتيجية أكثر تكاملا ووضوحا، وتدعم قدرة الشركة على التوسع ورفع كفاءتها المؤسسية خلال المرحلة المقبلة.

وفي هذا الإطار، تم استكمال كافة الإجراءات الخاصة بتخارج كل من الأستاذ هاني العسال، والمهندس محمد هاني العسال، والأستاذة سلمى هاني العسال، والأستاذة هند هاني العسال من شركة مصر إيطاليا القابضة. وفي المقابل، تم استكمال إجراءات تخارج كل من الأستاذ خالد العسال، والمهندس محمد خالد العسال، والأستاذ كريم خالد العسال من شركة موسى كوست للتنمية السياحية، المالكة لمنتجع موسى كوست برأس سدر، عيون موسى.

وأشار كل من خالد العسال، والمهندس محمد خالد العسال، والأستاذ كريم خالد العسال إلى أن هذا الاستحواذ يؤكد ثقتهم الراسخة في مرونة سوق العقارات المصري وإمكاناته الواعدة، ويضمن تحقيق استقرار طويل الأجل، مع الالتزام بتقديم مشروعات مميزة تسهم في تقدم الاقتصاد المصري وتحسين جودة حياة المجتمعات. كما ترسخ هذه الخطوة مكانة الشركة كشركة رائدة في السوق، وتمهد الطريق لتحقيق نمو استراتيجي من خلال التوسع في المشروعات السكنية والتجارية، إلى جانب التوسع في قطاع الضيافة، بما يعزز من تنوع محفظة أعمالها.

وفي خطوة أولى لتعظيم أثر هذا الاستحواذ، أعلنت الشركة عن تخصيص ميزانية استثمارية تقدر بنحو ٨ مليارات جنيه خلال العام الحالي، بهدف تسريع وتيرة تنفيذ المشروعات، والوفاء بالالتزامات القائمة، ودعم خطط الشركة للمرحلة المقبلة. كما تعمل مصر إيطاليا العقارية على تطوير نموذجها التشغيلي من خلال توظيف حلول رقمية متقدمة، ورفع كفاءة العمليات، بما يسهم في تحسين تجربة العملاء وتعزيز قدرة الشركة على تنفيذ مشروعاتها وفق أعلى معايير الجودة والكفاءة.

وقد تمت صفقة الاستحواذ بمشاركة مكتب معتوق بسيوني وحناوي، والدكتور هاني سري الدين، إلى جانب شركة EFG Hermes.

3 تجارب سكنية متنوعة في Creekview..

حجوزات مشروع Creekview بالقاهرة الجديدة من ماونتن ڤيو تتجاوز 20 مليار جنيه

أعلنت ماونتن ڤيو عن وصول حجوزات مشروعها السكني الجديد «Creekview» بالقاهرة الجديدة لأكثر من ٢٠ مليار جنيه. يمتد Creekview على مساحة ١٢٠ فدانا، ويعتمد على مفهوم Creek Living الذي يتضمن تصميما مبتكرا يجمع بين المسطحات المائية، والمساحات المفتوحة، وشبكة داخلية مرنة لسهولة التنقل داخل المشروع.

يتمتع Creekview بموقع متميز بالقرب من أبرز المحاور والطرق الرئيسية والخدمات الحيوية، وهو ما يوضح حجم الاقبال الكبير الذي شهده المشروع فور إطلاقه، ويعكس ثقة العملاء في مشروعات ماونتن ڤيو. كما يؤكد هذا النجاح حرص الشركة على تقديم تجربة سكنية استثنائية تجمع بين جودة الحياة، والتصميم المبتكر، والقيمة الاستثمارية المستدامة.

يضم المشروع ثلاث تجارب سكنية هي Creekview Heights وCreekview Valleys و Creekview Islands، لتلبية مختلف الأذواق والتوقعات، مع توفير بيئة معيشية تعتمد على الطبيعة والمياه، من خلال ما يضمه المشروع من جداول مائية، ومساحات خضراء مفتوحة، ومسارات للحركة، وإطلالات بانورامية، بما يعزز جودة الحياة، وسهولة التنقل، والخصوصية داخل مجتمع متكامل في واحدة من أكثر المناطق حيوية بالقاهرة الجديدة، بالقرب من شارع التسعين الجنوبي، والجامعة الأمريكية، وفندق ويستن.

يعد «Creekview» أحدث مشروعات ماونتن ڤيو السكنية بعد «جريان» وGrand Valleys في شرق القاهرة التي تضم ٨ مشروعات تابعة لماونتن ڤيو، من بينها ست مجتمعات قائمة تخدم أكثر من ١٧ ألف أسرة.

www.facebook.com/AlamALmalNews
AlamALmalNews

هل تقود الطروحات الحكومية سوق المال إلى موجة صعود جديدة وتفتح الباب لاستثمارات كبرى؟

تدخل سوق المال مرحلة جديدة من تنفيذ برنامج الطروحات الحكومية، في خطوة تستهدف تعميق سوق المال، وتعظيم الاستفادة من أصول الدولة، وجذب استثمارات محلية وأجنبية، وسط مؤشرات إيجابية تشهدها البورصة مع تسجيل مستويات تاريخية للمؤشر الرئيسي وعودة اهتمام المستثمرين الأجانب بالسوق.

ويرى خبراء أسواق المال أن نجاح البرنامج لن يتوقف على طرح شركات جديدة فحسب، بل يرتبط بمنظومة متكاملة تشمل التقييم العادل للأصول، واختيار توقيت الطرح، والتسويق الاحترافي، وتوفير السيولة، واستمرار الإصلاحات الاقتصادية، بما يعزز الثقة في السوق المصرية ويدعم قدرتها على استقطاب رؤوس الأموال وتحقيق نمو مستدام

وفي هذا السياق، أكد الدكتور محمد شعراوي، العضو المنتدب للتدريب والتطوير بشركة أسطول لتداول الأوراق المالية، أن استئناف برنامج الطروحات الحكومية يمثل رسالة ثقة قوية في البورصة المصرية، ويعزز من عمق السوق وسيولته، كما يفتح الباب أمام دخول شرائح جديدة من المستثمرين، مشيرا إلى أن السوق تشهد حاليا أداء قويا مدعوما بارتفاعات قياسية للمؤشرات، ما يجعل توقيت الطروحات مناسبا، بشرط تنفيذها باحترافية من حيث التسعير والترويج.

وأوضح أن السوق المصرية أصبحت محط أنظار المستثمرين العرب والأجانب بفضل التقييمات الجاذبة للأسهم مقارنة بالأسواق الإقليمية، مؤكدا أن نجاح برنامج الطروحات يتطلب الترويج الخارجي الجيد، إلى جانب إجراء تقييمات عادلة ودقيقة لأصول الشركات المقرر طرحها، بما يحقق أقصى استفادة للدولة ويجذب استثمارات طويلة الأجل.

وأضاف أن طرح كيانات كبيرة، مثل بنك القاهرة وشركات البتروكيماويات، سيكون له تأثير إيجابي مزدوج، إذ يعزز تنوع القطاعات داخل البورصة، ويرفع جاذبيتها للمستثمرين المؤسسيين، كما يسهم في جذب تدفقات نقدية كبيرة من الداخل والخارج، ويرفع كفاءة السوق ويعزز استقرارها.

وتوقع شعراوي أن يواصل المؤشر الرئيسي صعوده خلال الفترة المقبلة مدعوما بالزخم الحالي والتدفقات الاستثمارية المنتظرة، مع احتمالية حدوث موجات تصحيح قصيرة تعد أمرا طبيعيا بعد الارتفاعات الكبيرة، مؤكدا أن الاتجاه العام لا يزال صاعدا في ظل تحسن المؤشرات الاقتصادية وزيادة الإقبال على الاستثمار في الأسهم.

وأشار إلى أن البورصة المصرية تعد من أفضل الأدوات الاستثمارية أداء خلال الفترة الأخيرة، بعدما حققت بعض الأسهم عوائد تجاوزت ٣٠٠٪ خلال العام الماضي، مقابل ارتفاعات محدودة للذهب وعوائد أقل للشهادات البنكية، وهو ما يعكس قوة السوق والفرص الاستثمارية التي تتيحها، رغم التقلبات قصيرة الأجل، مؤكدا أن استمرار برنامج الطروحات وتحسين بيئة الاستثمار سيعززان قدرة السوق على جذب المزيد من رؤوس الأموال وتحقيق نمو مستدام.

من جانبه، أكد أيمن فودة، رئيس الأفريقية لأسواق المال، أن تسريع وتيرة قيد شركات قطاع الأعمال العام في البورصة يمثل تحولا استراتيجيا في إدارة أصول الدولة، ويأتي في إطار توجه الحكومة لتعزيز دور القطاع الخاص، ورفع كفاءة إدارة الشركات المملوكة للدولة، من خلال إنشاء وحدة متخصصة لإدارة هذه الشركات، بالتوازي مع تحديث وثيقة ملكية الدولة.

وأوضح أن برنامج الطروحات يستهدف توسيع قاعدة الملكية، وإشراك القطاع الخاص في إدارة الشركات، وتحسين كفاءة التشغيل والإدارة، وتعظيم العائد على أصول الدولة، فضلا عن تعزيز الثقة في سوق المال المصرية، وتنشيط التداول، وزيادة عمق السوق.

وأشار إلى أن إجمالي رؤوس أموال أول ست شركات مرشحة للقيد يقترب من ثلاثة مليارات جنيه، على أن يتم تحديد القيمة السوقية النهائية لكل شركة من خلال مستشار مالي مستقل معتمد من الهيئة العامة للرقابة المالية، متوقعا أن تتجاوز القيمة السوقية الفعلية هذه الأرقام بعد الانتهاء من إعادة التقييم.

وأكد فودة أن قيد الشركات في البورصة يفرض الالتزام بمعايير الحوكمة والإفصاح الدوري، ويخضعها لرقابة المستثمرين والجهات التنظيمية، وهو ما ينعكس على تحسين الإدارة، ورفع كفاءة التشغيل، وتعزيز الانضباط المالي داخل الشركات.

ولفت إلى أن نجاح برنامج الطروحات يرتبط بعدة عوامل، أبرزها اختيار التوقيت المناسب، وإجراء تقييم عادل للأصول، وضمان جاهزية الشركات، إلى جانب توافر السيولة الكافية لإنجاح الاكتتابات، خاصة في ظل التحديات المرتبطة بالأوضاع الجيوسياسية وتقلبات الأسواق.

وأضاف أن الطروحات ستسهم في جذب استثمارات أجنبية مباشرة وغير مباشرة، وزيادة ثقة المستثمرين المحليين، فضلا عن رفع عدد الشركات المقيدة، وزيادة رأس المال السوقي، وتحسين معدلات التداول اليومية.

محمد شعراوي:

استئناف الطروحات الحكومية يعزز ثقة المستثمرين ويدعم سيولة البورصة

هشام حسن:

الطروحات تجذب الاستثمار الأجنبي إذا تزامنت مع الإصلاحات الاقتصادية

وأكد أن الطروحات الحكومية يمكن أن تنجح في جذب الاستثمار الأجنبي إذا تزامنت مع استمرار الإصلاحات الاقتصادية وتوفير بيئة استثمارية مستقرة وسياسات واضحة، موضحا أن المستثمر الدولي لا يعتمد في قراره على الطروحات وحدها، وإنما ينظر أيضا إلى استقرار الاقتصاد الكلي.

وفيما يتعلق بالتوزيعات النقدية، أوضح حسن أن غالبية المستثمرين في السوق المصرية يركزون على تحقيق الأرباح الرأسمالية أكثر من اهتمامهم بالتوزيعات النقدية، نظرا لانخفاض عوائدها مقارنة بالفائدة البنكية، لذلك فإن تقليص التوزيعات لن يكون له تأثير كبير على جاذبية الأسهم بالنسبة للمستثمر طويل الأجل.

وأضاف أن زيادة رؤوس الأموال من خلال توزيع أسهم مجانية تمثل خيارا منطقيا في ظل ارتفاع تكلفة التمويل، رغم أنها قد تضغط فنيا على أسعار الأسهم على المدى القصير نتيجة زيادة عدد الأسهم، بينما يتحدد أثرها الإيجابي على المدى المتوسط بقدرة الشركات على تحقيق معدلات نمو فعلية.

وتوقع حسن أن يستهدف المؤشر الرئيسي مستويات ٥٦ ألف نقطة ثم ٥٨ ألف نقطة وصولا إلى ٦٠ ألف نقطة خلال النصف الثاني من عام ٢٠٢٦، إذا نجح في اختراق مستوى ٥٢ ألف نقطة واستمرت السيولة الحالية في دعم السوق.

وأشار إلى أن صعود البورصة رغم الأخبار السلبية العالمية يعكس قوة الطلب وثقة المستثمرين، مؤكدا أن الأسواق لا تتحرك دائما وفقا للأخبار، وإنما تتفاعل بصورة أكبر مع العوامل الإيجابية، وهو ما يعد مؤشرا على قوة السوق وليس ضعفه.

وأضاف أن المستثمرين أصبحوا أكثر قدرة على التكيف مع التوترات الجيوسياسية، إذ بات تأثيرها محدودا زمنيا، وسرعان ما تستوعب الأسواق تداعياتها، بما يعكس تطور وعي المتعاملين.

ووصف التراجع الذي شهده المؤشر الرئيسي من مستوى ٥٢ ألف نقطة إلى ٤٧ ألف نقطة بأنه تصحيح صحي وطبيعي جاء بعد موجة صعود قوية، وأسهم في إعادة بناء المراكز وتجديد السيولة داخل السوق.

واختتم حسن بالتأكيد على أن أفضل استراتيجية للمستثمرين خلال المرحلة الحالية تتمثل في تنويع المحافظ الاستثمارية، وعدم الاعتماد على أداة استثمارية واحدة، مع التوسع في الاستثمار بصناديق المؤشرات وأدوات الدخل الثابت، والاحتفاظ بنسبة مناسبة من السيولة، وتجنب الإفراط في استخدام الرافعة المالية في ظل استمرار التقلبات الحالية.

أيمن فودة:

القيمة السوقية لشركات الطرح قد تتجاوز 3 مليارات جنيه بعد إعادة التقييم

كما شدد على أن قيد الشركات في البورصة يعزز مستويات الشفافية والحوكمة، عبر إلزام الشركات بالإفصاح الدوري والخضوع لرقابة الهيئة العامة للرقابة المالية، ومتابعة أدائها بصورة يومية من خلال شاشة التداول، بما يحد من الممارسات غير المنضبطة .

وأوضح أن المرحلة الأولى من البرنامج تتضمن قيد ست شركات من إجمالي عشرين شركة، بعد فترة إعداد تمتد لنحو ستة أشهر، تتضمن تعيين مستشار مالي مستقل لتقييم الأصول، مشيرا إلى أن هذه الطروحات قد تمثل نقلة نوعية في سوق المال، على غرار طروحات المصرية للاتصالات ومدينة الإنتاج الإعلامي ومجموعة طلعت مصطفى، مع ترقب طرح شركات بترول وبنوك كبرى، وفي مقدمتها بنك القاهرة، مؤكدا أن نجاح البرنامج يعتمد في الأساس على التقييم العادل، والتوقيت المناسب، وتوافر السيولة الكافية.

بدوره يرى هشام حسن، عضو مجلس إدارة شركة Finance Coach وخبير أسواق المال، أن استمرار الاتجاه الصاعد للبورصة يرتبط بعدد من العوامل الفنية والاقتصادية، في مقدمتها استقرار السيولة، ونجاح برنامج الطروحات، واستمرار الإصلاحات الاقتصادية.

وأوضح حسن أن عودة السيولة الأجنبية، أو ما يعرف بـ«الأموال الساخنة»، دعمت بالفعل الاتجاه الصاعد للمؤشرات، إلا أن تأكيد هذا الاتجاه يتطلب اختراق المؤشر الرئيسي مستوى ٥٢ ألف نقطة والثبات أعلى منه لعدة جلسات مع زيادة أحجام التداول، بما يحول مستوى المقاومة إلى نقطة دعم رئيسة.

وأشار إلى ضرورة التفرقة بين قيد الشركات وطرحها، موضحا أن القيد وحده لا يجذب سيولة جديدة، بينما يمثل الطرح الفعلي العامل الحقيقي في جذب الاستثمارات، لافتا إلى أن الطرح العام لشركات قطاع البترول، حتى وإن كان بنسبة محدودة، يمكن أن يسهم في جذب شرائح جديدة من المستثمرين وتنويع السوق.

وأضاف أن قطاع البترول يتمتع بثقل كبير في رؤوس الأموال، ما يجعله مرشحا لقيادة المؤشر الرئيسي خلال الفترة المقبلة، إلا أن ذلك يتوقف على حجم الشركات المطروحة ونسبة التداول الحر وتوافر السيولة اللازمة.

جمال الهواري

زخم شرائي يدفع البورصة للصعود خلال الربع الثاني من 2026

المؤشرات تسجل مكاسب مزدوجة ورأس المال السوقي يقترب من 3.7 تريليون جنيه

أنهت البورصة المصرية تعاملات الربع الثاني من عام ٢٠٢٦ على أداء إيجابي، مدعومة بموجة صعود قوية شملت معظم المؤشرات الرئيسية والقطاعات، وسط ارتفاع ملحوظ في القيمة السوقية للشركات المقيدة، وتحسن مستويات السيولة، رغم استمرار اتجاه المستثمرين الأجانب والعرب نحو البيع الصافي.

وكشفت بيانات البورصة المصرية أن رأس المال السوقي للأسهم المقيدة ارتفع بنحو ١٣,٧٪ خلال الفترة من أول أبريل وحتى نهاية يونيو، ليصل إلى ٣,٦٧٩ تريليون جنيه، مقابل ٣,٢٣٥ تريليون جنيه في نهاية الربع الأول، محققًا مكاسب سوقية تجاوزت ٤٤٤ مليار جنيه خلال ثلاثة أشهر فقط.

وشهدت المؤشرات الرئيسية أداءً قويًا، حيث صعد مؤشر EGX٣٠ بنسبة ١١,٤٪ ليغلق عند ٥٠,٤٨٧ نقطة، فيما سجل مؤشر EGX٣٠ Capped ارتفاعًا بنسبة ١٣,٠٥٪ إلى ٦٢,٢٤٧ نقطة، بينما كان الأداء الأقوى من نصيب مؤشر الأسهم الصغيرة والمتوسطة EWI EGX٧٠ الذي قفز بنسبة ٢٣,٦٨٪، كما ارتفع مؤشر EGX١٠٠ EWI بنسبة ٢١,٣٢٪، في إشارة إلى اتساع نطاق الصعود ليشمل شريحة واسعة من الأسهم وليس فقط الأسهم القيادية.

ويعكس الأداء القوي لمؤشرات الأسهم الصغيرة والمتوسطة استمرار توجه المستثمرين نحو الأسهم ذات فرص النمو الأعلى، بالتزامن مع تحسن شهية المخاطرة واستمرار الزخم الشرائي في عدد من القطاعات.

السياحة والتعليم والعقارات في الصدارة

وعلى مستوى القطاعات، تصدر قطاع السياحة والترفيه قائمة القطاعات الأكثر ارتفاعًا خلال الربع الثاني بعدما سجل نموًا بلغ ٦٣,٦٪، تلاه قطاع الخدمات التعليمية بنسبة ٦٢,٦٪، ثم العقارات بنسبة ٣٥,٦٪، بينما حققت قطاعات المقاولات والإنشاءات الهندسية والرعاية الصحية والأدوية مكاسب بلغت ٣٢,٧٪ و٣٠,٩٪ على الترتيب.

كما سجلت قطاعات الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات، والتجارة والتوزيع، ومواد البناء، والنقل، والاتصالات، والأغذية والمشروبات مكاسب متفاوتة، في حين كان قطاع الموارد الأساسية الوحيد الذي أنهى الربع على تراجع بلغت نسبته ١٠,٤٪.

ورغم الأداء القوي للأسعار، لا تزال البنوك تمثل القطاع الأكبر من حيث الوزن النسبي داخل السوق، مستحوذة على نحو ٢٤,٤٪ من إجمالي القيمة السوقية، تليها العقارات بنسبة ١٣,١٪ ثم الموارد الأساسية بنسبة ١٢,٥٪، وهو ما يعكس استمرار هيمنة تلك القطاعات على هيكل السوق المصرية.

تراجع طفيف في قيمة التداول وزيادة النشاط

وبلغ إجمالي قيمة التداول خلال الربع الثاني نحو ٦,٤١ تريليون جنيه، مقارنة بنحو ٦,٠٦ تريليون جنيه في الربع الأول، بينما ارتفع حجم التداول إلى أكثر من ١٥٤,٣ مليار ورقة مالية تم تنفيذها من خلال ١٢,٠٨ مليون عملية مقابل نحو ١٠٠,٣ مليار ورقة وقرابة ٨,٩٨ مليون عملية خلال الربع السابق.

واستحوذت السندات وأذون الخزانة على النصيب الأكبر من إجمالي قيم التداول بنسبة تجاوزت ٩١٪، مقابل نحو ٨,٨٪ فقط للأسهم، وهو ما يعكس استمرار النشاط الكبير في سوق أدوات الدين مقارنة بتداولات الأسهم.

وعلى مستوى الأسهم المقيدة، جاءت العقارات في صدارة القطاعات الأكثر تداولًا بقيمة تجاوزت ١٤٣,٨ مليار جنيه، تلتها الخدمات المالية غير المصرفية بنحو ٩٧ مليار جنيه، ثم قطاع البنوك بقيمة تقارب ٤٨,٨ مليار جنيه، فيما جاءت قطاعات الموارد الأساسية والرعاية الصحية والأغذية ضمن أكثر القطاعات نشاطًا من حيث قيم التداول.

المصريون يقودون التداولات

واستمرت تعاملات المستثمرين المصريين في السيطرة على السوق، بعدما استحوذوا على ٨٧,٨٪ من إجمالي التعاملات على الأسهم المقيدة بعد استبعاد الصفقات، مقابل ٧,٧٪ للأجانب و٤,٥٪ للعرب.

ورغم الأداء الإيجابي للمؤشرات، سجل المستثمرون الأجانب صافي بيع بقيمة ٥,٠٨ مليار جنيه خلال الربع، كما سجل المستثمرون العرب صافي بيع بنحو ٦,٤٣ مليار جنيه، بينما واصل المستثمرون المصريون لعب دور المشتري الرئيسي داخل السوق، وهو ما ساهم في الحفاظ على الاتجاه الصاعد للمؤشرات.

ومنذ بداية العام، بلغ صافي بيع الأجانب نحو ٩,١٢ مليار جنيه، فيما سجل العرب صافي بيع تجاوز ١٠,٥٨ مليار جنيه، بما يعكس استمرار عمليات جني الأرباح من جانب المستثمرين غير المصريين.

نشاط ملحوظ في القيد وزيادات رؤوس الأموال

وشهد الربع الثاني نشاطا ملحوظا على صعيد قيد الشركات وزيادات رؤوس الأموال، حيث تم قيد عدد من الشركات الجديدة، من بينها منصة مصر للتعليم وإنبي وإيلاب، إلى جانب تنفيذ عدد من زيادات رؤوس الأموال والأسهم المجانية وعمليات تجزئة الأسهم، في إطار استمرار توسع الشركات المقيدة واعتمادها على سوق المال كمصدر للتمويل.

كما شهدت الفترة تنفيذ عدد كبير من توزيعات الأرباح النقدية للشركات المقيدة، بما يعزز جاذبية الاستثمار في الأسهم بالنسبة للمستثمرين الباحثين عن العائد الدوري.

ثاندر تتصدر شركات السمسرة

وعلى مستوى شركات الوساطة، احتلت ثاندر لتداول الأوراق المالية المركز الأول من حيث قيمة التداول خلال الربع، مستحوذة على ١٨,٢٪ من إجمالي التعاملات بقيمة تجاوزت ١٨٠,٧ مليار جنيه، تلتها هيرميس للوساطة ثم مباشر وأسطول وكايرو كابيتال، في مؤشر على استمرار المنافسة القوية بين شركات السمسرة مع اتساع قاعدة المستثمرين الأفراد وزيادة الاعتماد على المنصات الرقمية.

أداء يعكس تحسن الثقة

ويعكس الأداء الإيجابي للبورصة المصرية خلال الربع الثاني استمرار تحسن ثقة المستثمرين في السوق، مدعومًا بارتفاع أسعار العديد من الأسهم القيادية وأسهم النمو، إلى جانب المكاسب الكبيرة التي سجلتها القطاعات المرتبطة بالسياحة والعقارات والتعليم.

ورغم استمرار الضغوط البيعية من المستثمرين الأجانب والعرب، فإن قوة الطلب المحلي، إلى جانب ارتفاع القيمة السوقية واتساع نطاق الصعود ليشمل معظم المؤشرات والقطاعات، عززت قدرة السوق على تحقيق واحدة من أفضل فترات الأداء منذ بداية العام، بما يمهد لانطلاقة قوية خلال النصف الثاني من ٢٠٢٦ إذا ما استمرت معدلات السيولة وتحسنت تدفقات الاستثمار المؤسسي.

زياد الحامدي

بعد اتفاق المراجعة السابعة مع صندوق النقد..

1.6 مليار دولار شريحة جديدة تعزز الاحتياطي النقدي وتدعم استقرار سعر الصرف

أكد مصرفيون على أن توص مصر لاتفاق مع صندوق النقد الدولي، سوف يسهم حصولها على ١,٦ مليار دولار ،مما يسهم في تعزيز حجم الاحتياطي النقدي، وتراجع أسعار الدولار مقابل الجنيه المصري ،وتوفير مزيد من السيولة الدولارية التي تساعد في سداد الالتزامات المالية المستحقة خلال النصف الثاني من ٢٠٢٦ .
وأشادت بعثت صندوق النقد الدولي بما يقوم به البنك المركزي من خطوات ساهمت في تعزيز مرونة الاقتصاد المصري في مواجهة الصدمات الخارجية ، مما ساهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي، وزيادة الاحتياطي النقدي واستقرار سعر الصرف ، ونمو تحويلات المصريين فى الخارج.
وتتعاون مصر مع صندوق النقد الدولي في تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي منذ ٢٠١٦ ،وتوصلت مصر لاتفاق مع صندوق النقد الدولي بشأن المراجعة السابعة ضمن تسهيل الصندوق الممدد والمراجعة الثانية ضمن مرفق الصلابة والاستدامة، حيث سيتيح استكمال المراجعتين صرف نحو ١,٥ مليار دولار ضمن برنامج تسهيل الصندوق الممدد، و١٣٦ مليون دولار، ضمن برنامج الصلابة والاستدامة.
ليصل إجمالي المبالغ المصروفة في إطار البرنامجين إلى نحو ٥,٣ مليار وحدة حقوق سحب خاصة أو ما يعادل ٧,٢ مليار دولار.
وتترقب الحكومة المصرية صرف ١,٥ مليار يورو من الاتحاد الأوروبي، ضمن برنامج دعم الإصلاح الاقتصادي، بالتزامن مع اقتراب صرف شريحة جديدة من قرض صندوق النقد الدولي خلال فصل الصيف..
الدفعة الأوروبية الجديدة تأتي لترفع إجمالي التمويلات الموجهة لدعم الاقتصاد الكلي إلى ٣,٥ مليار يورو من أصل خمسة مليارات يورو تعهد بها الاتحاد الأوروبي، في إطار اتفاق الشراكة الاستراتيجية الموقع مع مصر في مارس ٢٠٢٤.
بداية يؤكد تامر يوسف مدير قطاع الخزانة والمعاملات الدولية في أحد البنوك الخاصة، أن تعاون مصر مع صندوق النقد الدولي منذ ٢٠١٦ ،وحتى الآن ساهم في هيكلة المنظومة الاقتصادية، مما ساهمت في حصول مصر على مزيد من التدفقات الدولارية ، التي ساهمت في تحسن معدلات الاحتياطي النقدي واستقرار أسعار الدولار مقابل الجنيه ، وتحسن التصنيف للدولة وللقطاع المصرفي، وزيادة تحويلات المصريين العاملين في الخارج، حيث سجلت تحويلات المصريين العاملين بالخارج قفزة تاريخية لتسجل نحو ٣٩,٢ مليار دولار خلال العشرة أشهر الأولى من السنة المالية ٢٠٢٥-٢٠٢٦ مقارنة بـ ٢٩,٤ مليار دولار في نفس الفترة من العام السابق.
وأضاف تامر يوسف أن استقرار سعر الصرف ساهم في القضاء على السوق السوداء للدولار وتوجيه التدفقات بالعملات الأجنبية إلى المنظومة المصرفية .
وأشار تامر يوسف أن حصول مصر على شريحة جديدة من قرض صندوق النقد الدولي من شأنه زيادة ثقة المستثمرين الأجانب في الاقتصاد المصري، خاصة وأن القرض يعد بمثابة شهادة ثقة من جانب الصندوق على أداء الاقتصاد.
طالب بضرورة العمل على تحقيق مزيد من الاستفادة من القروض الجديدة وتوظيفها فى مكانها، من خلال استخدامها في دعم قطاعات الانتاج المستدامة والتي من شأنها انعاش الاقتصاد المصري وزيادة التدفقات الدولارية إليه.
وقال الدكتور مصطفى بدرة أستاذ التمويل والاستثمار، أن صندوق النقد الدولي هو شريك استراتيجي في عملية الإصلاح الاقتصادي المصري، وأن قروض الصندوق ساهمت في تمويل العديد من المشروعات .
وطالب بضرورة العمل على تحقيق مزيد من الاستفادة من القروض الجديدة وتوظيفها في مكانها، من خلال استخدامها في دعم قطاعات الانتاج المستدامة والتي من شأنها انعاش الاقتصاد المصري وزيادة التدفقات الدولارية إليه
وأضاف بدرة أن الشريحة القادمة من قرض صندوق النقد تقدر بنحو ١,٦ مليار دولار ، سوف تسهم فى دعم مناخ الاستثمار فى مصر من خلال قيام الحكومة بمنح حوافز للمستثمرين الأجانب وبالتالي زيادة التدفقات الدولارية إلى البلاد، فضلا عن تنشيط حركة السياحة وزيادة إيراداتها خلال الفترة المقبلة.
وأضاف بدرة أنه فيما يتعلق بطلبات صندوق النقد ،فأكد انه تم تنفيذ الشروط الأصعب فى برنامج التعاون والاي كانت ترتكزعلى الغاء الدعم وبرنامج الطروحات الحكومية وترك فرص ليقوم القطاع الخاص بدور أكثر فاعلية وتحقيق مزيد من المرونة فى سعر الصرف، وتوقع بدرة أن تشهد الفترة القادمة الغاء مزيد من الدعم على السلع ،وهو ما تقوم به الحكومة والبنك المركزي .
ومن جانبه قال شريف عوض الخبير الاقتصادي أن موافقة بعثة صندوق النقد الدولي على المراجعة السابعة، جاء يتم بناء على برنامج وتعاون بين الصندوق والحكومة ،حيث يسبق صرف أي شريحة قيام بعثت من صندوق النقد بزيادة للقاهرة ،وذلك لبحث ما تم تنفيذه من قبل المجموعة الاقتصادية، حيث يتم عقد لقاءات مع كل من رئيس الوزراء ووزيرة الاستثمار والتخطيط وقيادات البنك المركزي، لمعرفة الاجراءات التي تم قطعها ضمن برنامج التعاون .
وأضاف شريف عوض أن الفترة القادمة سوف يكون هناك استكمال لبرنامج الطروحات الحكومية، حيث طلبت البعث تسريع التخلص من تلك الاصول ،واستكمال برنامج الإصلاح الهيكلي للاقتصاد ،وخفض معدلات التضخم، دون التسريع ف خفض أسعار الفائدة حيث يعانى الاقتصاد العالمي من ارتفاع كبير في معدلات التضخم .
وأشار شريف عوض أن الحكومة المصرية، تقوم بتنفيذ الاجراءات الاصلاحية في ظروف غاية فى الصعوبة، حيث يتم العمل على تحقيق التوازن بين تحفيز الاقتصاد المصري والسيطرة على التضخم..
وأضاف أن الحكومة المصرية قطعت شوط في برنامج الطروحات وتعمل حاليا على استكمال ذلك من خلال الانتهاء من صفقة محطة رياح جبل الزيت لتوليد الطاقة، والتخارج الجزئي من محطات وقود 'وطنية' لصالح القطاع الخاص، بالتوازي مع التوسع في القيد المؤقت لنحو عشرين شركة بالبورصة المصرية.
وكشف بيان صندوق النقد الدولي، عن إن الاستجابات القوية للسياسات الاقتصادية في مواجهة الصدمة الخارجية الناجمة عن الحرب في الشرق الأوسط أسهمت في الحد من آثارها.
وأضاف أنه بينما أظهر الاقتصاد مرونة، فإن المخاطر السلبية تؤكد أهمية مواصلة التنفيذ الحاسم لبرنامج الإصلاح الذي تتبناه السلطات.
أوضح أن أولويات السياسات تشمل تعزيز إدارة الدين، وخفض الضغوط التضخمية، وحماية الفئات الأكثر احتياجا، والمضي قدما في الإصلاحات، لا سيما تلك المتعلقة بتحسين بيئة الأعمال وتقليص دور الدولة.
وقال أمين ماتي، رئيس بعثة مصر لدى الصندوق، إن تأثير الحرب في الشرق الأوسط على الاقتصاد المصري محدود نسبيا، مشيرًا إلى نمو الاقتصاد المصري ٥٪ في الربع الثالث، ليرتفع متوسط النمو خلال الأشهر التسعة الأولى من السنة المالية إلى ٥,٢٪.
ونوه أيضا إلى الارتفاع الطفيف في معدل التضخم العام واتساع عجز الحساب الجاري بشكل طفيف نتيجة زيادة فاتورة الواردات.
ويتوقع الصندوق أن يرتفع الفائض الأولي من ٤,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية ٢٠٢٥ ٢٠٢٦ إلى ٥٪ في السنة المالية ٢٠٢٦ ٢٠٢٧.

تامر يوسف:

التعاون مع «الصندوق» أعاد هيكلة الاقتصاد والشريحة الجديدة شهادة ثقة

مصطفى بدرة:

مصر نفذت أصعب مراحل الإصلاح وتستكمل إصلاح منظومة الدعم

شريف عوض:

المرحلة المقبلة تشهد استكمال الطروحات الحكومية والإصلاح الهيكلي

أسماء عبد الباري

البنك التجاري الدولي يتعاون مع جامعة «IE» العالمية لدعم التميز القيادي والتطوير المهني

عقد البنك التجاري الدولي مصر سي أي بي CIB -أكبر بنك قطاع خاص في مصر- اتفاقية شراكة استراتيجية مع جامعة IE العالمية، في خطوة تستهدف تعزيز و تطوير القيادات، والارتقاء ببرامج التعليم التنفيذي، ودعم مسارات النمو والتقدم المهني في السوق المصرية.
وتعكس هذه الاتفاقية رؤية مشتركة للاستثمار في تنمية رأس المال البشري، وترسيخ ثقافة الابتكار، وتعزيز التكامل بين الأوساط الأكاديمية وقطاع الأعمال، ومن خلال توظيف الخبرات الأكاديمية العالمية إلى جانب الخبرات العملية المتخصصة، يسعى البنك التجاري الدولي مصر سي أي بي CIB وجامعة IE إلى إعداد جيل جديد من القادة المؤهلين لقيادة مسيرة النمو والتحول في مصر والمنطقة.
كما تجسد الشراكة التزاما مشتركا بدعم التعلم مدى الحياة وتطوير الكفاءات المهنية والقيادات الواعدة، عبر تزويدها بالمهارات المستقبلية والمعارف المتخصصة اللازمة للنجاح في اقتصاد قائم على الابتكار والتحول الرقمي.
ومن خلال الجمع بين الخبرة العميقة للبنك التجاري الدولي في القطاع المالي والمصرفي والرؤية الأكاديمية العالمية لجامعة IE ونهجها الريادي في التعليم التنفيذي، ستوفر الشراكة منظومة متكاملة لتبادل الخبرات، وتنمية رأس المال البشري، وتعزيز القدرات المؤسسية، بما يسهم في إعداد جيل جديد من القادة القادرين على مواكبة التحولات المتسارعة في بيئة الأعمال العالمية.
وبموجب الاتفاقية، يتعاون البنك التجاري الدولي وجامعة IE في إطلاق وتنفيذ مجموعة من المبادرات النوعية الرامية إلى تنمية القدرات القيادية وتعزيز مسارات التطوير المهني والتعلم المستمر.
وتشمل هذه المبادرات برامج التعليم التنفيذي، وفعاليات تبادل المعرفة، والمحاضرات المتخصصة التي يقدمها خبراء دوليون وقادة من مختلف القطاعات، إلى جانب الشهادات المهنية وبرامج إعداد القيادات.
كما تمتد مجالات التعاون لتشمل المبادرات طويلة الأمد التي يتبناها البنك التجاري الدولي مصر سي أي بي CIB لدعم الشباب وتأهيلهم وتمكينهم من اكتساب المهارات اللازمة لمستقبل العمل، وتسعى هذه الشراكة إلى بناء جسور فعالة بين المعرفة الأكاديمية والتطبيقات العملية، من خلال توفير تجارب تعليمية وتدريبية ترتبط مباشرة باحتياجات سوق العمل، ومن شأن ذلك تعزيز جاهزية الطلاب والمهنيين للتعامل مع المتغيرات المتسارعة في بيئة الأعمال، وتمكينهم من تطوير الكفاءات المطلوبة للنجاح والتميز في اقتصاد قائم على المعرفة والابتكار.
وفي هذا السياق، قال محمد السناري رئيس قطاع الموارد البشرية بالبنك التجاري الدولي مصر سي أي بي CIB: «تمثل هذه الشراكة خطوة استراتيجية نحو تعزيز منظومة تطوير المواهب والقيادات، حيث تجمع بين الخبرات العملية المتراكمة للبنك التجاري الدولي في القطاع المالي والمصرفي والتميز الأكاديمي الذي تنفرد به جامعة IE».
وأضاف: «نؤمن بأن الاستثمار في بناء القدرات القيادية وتمكين الكفاءات بالمهارات المستقبلية اللازمة سيسهم في إعداد كوادر مؤهلة لقيادة التحول وتحقيق نمو مستدام يدعم تنافسية القطاع المالي على المدى الطويل».
ومن جانبه، قال ويليام دافيلا، الرئيس التنفيذي للعلاقات المؤسسية بجامعة IE: «تشهد المؤسسات اليوم تحولات غير مسبوقة بفعل التطورات التكنولوجية المتسارعة، وتغير متطلبات سوق العمل، وتزايد تعقيد بيئة الأعمال العالمية».
وأكد أنه في ظل هذه المتغيرات، لم يعد التعلم المستمر وتطوير القيادات خيارا، بل أصبحا ضرورة استراتيجية لتمكين المؤسسات من مواكبة التغيير وتعزيز قدرتها على النمو والمنافسة، ومن هنا تبرز أهمية توفير فرص تعليمية وتطويرية تزود المهنيين والقادة بالمعارف والمهارات اللازمة للتعامل مع تحديات المستقبل بثقة وكفاءة.

بنك القاهرة يسلم الجوائز الذهبية للفائزين بحملة «اودع كاش.. الدهب يبقى ببلاش»

قام بنك القاهرة بتسليم الجوائز الذهبية للفائزين في حملته الترويجية «اودع كاش.. الدهب يبقى ببلاش»، والتي أطلقها لمدة ثلاثة أشهر خلال الفترة من ديسمبر ٢٠٢٥ و حتي نهاية فبراير ٢٠٢٦، في إطار جهوده المستمرة لتشجيع ثقافة الادخار وتعزيز العلاقة مع عملائه من الأفراد والشركات.
وشهدت الحملة إقبالا كبيرا من العملاء الحاليين والجدد، حيث أتاحت لهم فرصة الحصول على هدايا ذهبية مقابل فتح حسابات جديدة أو تعزيز أرصدتهم بأموال جديدة بالعملة المحلية من خلال مجموعة متنوعة من المنتجات المصرفية، شملت الحسابات الجارية وحسابات التوفير والودائع والشهادات الادخارية.
وأسفرت الحملة عن تحقيق نتائج متميزة، حيث تم اختيار أكبر خمسة عشر عميلا على مستوى الجمهورية وفقا لحجم الإيداعات الجديدة المحققة خلال فترة الحملة. وقد تم توزيع الجوائز الذهبية على العملاء الفائزين بناء على الترتيب النهائي المستحق لكل عميل.
وفي هذا السياق، أكد أحمد عفت - نائب الرئيس التنفيذي لبنك القاهرة - أن النجاح الذي حققته الحملة يعكس ثقة العملاء في بنك القاهرة وقدرته على تقديم حلول وعروض مصرفية مبتكرة تلبي احتياجات مختلف الشرائح، مشيرا إلى أن الحملة جاءت ضمن استراتيجية البنك الرامية إلى تنمية المدخرات وجذب المزيد من العملاء وتعزيز مستويات الشمول المالي.
وأضاف أن النتائج الإيجابية للحملة والإقبال الذي شهدته خلال فترة سريانها يؤكدان نجاح البنك في تقديم قيمة حقيقية للعملاء من خلال ربط المنتجات المصرفية بحوافز تشجيعية مبتكرة، بما يسهم في تعزيز العلاقة طويلة الأمد مع العملاء ودعم النمو المستدام لأعمال البنك.
ومن جانبه، أوضح محمد ثروت - رئيس مجموعة التجزئة المصرفية والقروض متناهية الصغر ببنك القاهرة - أن الحملة حققت أهدافها في تعزيز الإقبال على المنتجات الادخارية المختلفة واستقطاب شرائح جديدة من العملاء، مؤكدا حرص البنك على مواصلة طرح عروض وبرامج مبتكرة تواكب احتياجات العملاء وتمنحهم مزايا تنافسية تعزز تجربتهم المصرفية.
وأضاف أن بنك القاهرة يواصل تطوير باقة متنوعة من المنتجات والخدمات المصرفية التي تجمع بين العائد التنافسي والمرونة، بما يساهم في ترسيخ ثقافة الادخار وتحقيق أفضل قيمة للعملاء.
وتأتي هذه الحملة ضمن استراتيجية بنك القاهرة الهادفة إلى توسيع قاعدة العملاء، وتعزيز الوعي بأهمية الادخار والاستثمار، وتقديم تجربة مصرفية متكاملة تجمع بين المزايا المالية والعروض التحفيزية المبتكرة، بما يعكس التزام البنك المستمر بتقديم أفضل الخدمات والحلول المصرفية لعملائه.

لدعم التمويل الزراعي المستدام..

البنك الأهلي المصري يوقع اتفاقيتي تمويل بـ50 مليون يورو ومنحة بـ4 ملايين يورو مع الوكالة الفرنسية للتنمية

وقع البنك الأهلي المصري اتفاقيتي تمويل بقيمة ٥٠ مليون يورو ومنحة بقيمة ٤ مليون يورو ضمن برنامج التمويل الزراعي المستدام (SASME ٢)، وذلك على هامش الاحتفال بمرور ٢٠ عاما على الشراكة بين الوكالة الفرنسية للتنمية ومصر، في إطار تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين جمهورية مصر العربية والوكالة الفرنسية للتنمية (AFD).
وتهدف الاتفاقيتين إلى دعم جهود تطوير القطاع الزراعي المصري من خلال توفير حلول تمويلية مخصصة لصغار المزارعين والجمعيات التعاونية والمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة العاملة في القطاع الزراعي وكذا الشركات الخاصة بالصناعات الغذائية وسلاسل الامداد المتعلقة بها، بما يسهم في تعزيز الإنتاجية الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي ودعم النمو الاقتصادي المستدام.
كما تتضمن الاتفاقية منحة ومساعدة فنية بإجمالي قيمة ١٥ مليون يورو مقدمة من الاتحاد الأوروبي ويديرها الوكالة الفرنسية للتنمية لدعم مختلف الأطراف المعنية بالتمويل الزراعي المستدام، بما في ذلك البنوك والجهات التنظيمية والمشروعات المستفيدة، بما يعزز من كفاءة واستدامة المنظومة التمويلية للقطاع الزراعي.
عقب التوقيع أكد محمد الأتربي، الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري، أن هذه الاتفاقية تأتي في إطار الدور الريادي الذي يقوم به البنك في دعم القطاعات الاقتصادية الحيوية، وعلى رأسها القطاع الزراعي، مشيرا إلى أن البنك يولي اهتماما كبيرا بتعزيز مفاهيم الاستدامة والشمول المالي من خلال توفير برامج تمويلية تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
وأضاف الأتربي أن التعاون مع الوكالة الفرنسية للتنمية يمثل نموذجا ناجحا للشراكة مع مؤسسات التنمية الدولية، حيث يسهم في إتاحة فرص تمويلية مبتكرة تدعم المزارعين والمشروعات الزراعية على امتداد سلسلة القيمة الزراعية، بدءا من مستلزمات الإنتاج وحتى التخزين والتصنيع.
مؤكدا إن البرنامج يسهم أيضا في تسريع التحول نحو نموذج زراعي أكثر استدامة وشمولا وقدرة على المنافسة، فضلا عن دعم التكيف مع التغيرات المناخية وخلق فرص عمل مستدامة بالمجتمعات الريفية.

حزمة تسهيلات ضريبية جديدة تفتح الطريق أمام الاستثمار وتدعم نمو الاقتصاد الوطني

أكد وائل السيد، مدير عام ضرائب الدخل بقطاع البحوث الضريبية بمصلحة الضرائب المصرية، أن موافقة مجلس النواب على مد العمل بقانون إنهاء المنازعات الضريبية حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٦، تأتي استكمالا لجهود الدولة في تيسير الإجراءات الضريبية، وتسريع الفصل في المنازعات، بما يعزز الثقة بين الممولين والإدارة الضريبية، ويحسن مناخ الاستثمار.
وأوضح أن قانون إنهاء المنازعات الضريبية استهدف، منذ صدوره، توفير آلية استثنائية وسريعة لحسم النزاعات الضريبية، في ظل ما شهدته لجان الطعن والمحاكم من تكدس للقضايا، مشيرا إلى أن القانون أسهم في تحقيق التوازن بين مصلحة الممول، من خلال سرعة إنهاء النزاع، ومصلحة الدولة عبر تسريع تحصيل المستحقات الضريبية.
وأضاف أن النتائج الإيجابية التي حققتها لجان فض المنازعات خلال السنوات الماضية دفعت إلى استمرار العمل بالقانون، بعدما سبق مد العمل به بموجب القانون رقم ١٦٠ لسنة ٢٠٢٤، قبل أن يوافق مجلس النواب مؤخرا على تمديده حتى نهاية عام ٢٠٢٦.
وأشار إلى أن القانون ساهم في إنهاء وتسوية أعداد كبيرة من المنازعات الضريبية، بما أدى إلى تخفيف الضغط على لجان الطعن والمحاكم، وسرعة حسم الملفات الضريبية، وهو ما انعكس إيجابا على استقرار المعاملات الضريبية وتحسين بيئة الأعمال.
ولفت إلى أن مد العمل بقانون إنهاء المنازعات لا يمس التيسيرات الضريبية الواردة بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٢٥، والتي تستهدف المشروعات التي لا يتجاوز حجم أعمالها ٢٠ مليون جنيه، من خلال حزمة من الإجراءات المبسطة التي تشجع على الانضمام للاقتصاد الرسمي، وتخفف الأعباء عن صغار الممولين.
وأضاف أن من أبرز التعديلات التشريعية استحداث المادة (٢٧ مكرر)، التي تمنح مصلحة الضرائب المصرية، بصفة استثنائية، صلاحية إصدار بطاقة ضريبية مؤقتة لمدة ٨ أشهر، بهدف تيسير إجراءات تأسيس الشركات، لا سيما شركات المقاولات، وتمكينها من استكمال إجراءات التأسيس ومباشرة النشاط.
وأكد أن الممول، خلال فترة سريان البطاقة الضريبية المؤقتة، لا يكون ملتزما بأي التزامات ضريبية حتى انتهاء مدة الثمانية أشهر واستكمال إجراءات التسجيل النهائي، وهو ما يمثل خطوة جديدة لتبسيط الإجراءات وإزالة المعوقات أمام بدء ممارسة الأنشطة الاقتصادية.
وتابع أن التعديلات الأخيرة على قانون الضريبة على القيمة المضافة جاءت ضمن حزمة من التيسيرات المهمة التي تستهدف دعم مجتمع الأعمال، وتعزيز السيولة المالية للشركات، وخفض تكلفة الإنتاج، بما يسهم في تشجيع الاستثمار واستدامة النشاط الاقتصادي.
وأوضح أن قانون الضريبة على القيمة المضافة رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ يعد من أهم التشريعات الضريبية، وأن التعديلات الأخيرة ركزت على معالجة عدد من الملفات التي كانت تمثل أولوية للممولين، وفي مقدمتها سرعة رد الرصيد الدائن للضريبة.
وأشار إلى أن المادة (٣٠) من القانون كانت تتيح للممول رد الضريبة إذا استمر الرصيد الدائن لمدة ست فترات ضريبية، إلا أن التعديل الجديد خفض المدة إلى أربع فترات ضريبية، بينما تم تقليصها إلى ثلاث فترات للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، في خطوة تستهدف توفير السيولة اللازمة لاستمرار النشاط الاقتصادي.
وأضاف أن هذا التعديل يتماشى مع فلسفة قانون الإجراءات الضريبية الموحد، الذي ألزم المصلحة بسرعة رد الضريبة خلال ٤٥ يوما، لافتا إلى أن الاعتماد على المنظومات الإلكترونية مكن مصلحة الضرائب من تقليص متوسط مدة رد الضريبة إلى نحو ٢٣ يوما فقط.
وأكد أن تسريع إجراءات رد الرصيد الدائن ينعكس بصورة مباشرة على تحسين السيولة المالية للشركات، إذ يتيح للممول استغلال مستحقاته المالية لدى مصلحة الضرائب في تمويل التوسعات، أو زيادة رأس المال العامل، أو شراء مدخلات الإنتاج، بما يسهم في زيادة معدلات التشغيل وتحسين كفاءة النشاط.
وأوضح أن توافر السيولة يسهم كذلك في خفض تكلفة الإنتاج، إلى جانب ما تضمنته التعديلات من حوافز أخرى، أبرزها استمرار تطبيق السعر الضريبي المخفض البالغ ٥٪ بدلا من ١٤٪ على الآلات والمعدات المستخدمة في إنتاج السلع.
وأشار إلى أن التعديلات شملت أيضا تطوير نظام تعليق الضريبة على القيمة المضافة على الآلات والمعدات وخطوط الإنتاج المستوردة، بحيث لم يعد المستثمر ملزما بسداد الضريبة أولا ثم استردادها لاحقا، وإنما يتم تعليق تحصيلها، بما يخفف الأعباء التمويلية على المستثمرين.
وأضاف أن التشريع الجديد مد فترة تعليق الضريبة لتصل إلى أربع سنوات بدلا من المدد السابقة، كما نص على أنه في حالة استيراد خطوط إنتاج على عدة شحنات، تبدأ مدة التعليق من تاريخ آخر إفراج جمركي عن مكونات خط الإنتاج، وهو ما يمنح المستثمر مرونة أكبر في تنفيذ مشروعاته دون تحمل أعباء مالية إضافية خلال مرحلتي الإنشاء والتجهيز.
ولفت إلى أن هذه التيسيرات تمتد لتشمل عددا من القطاعات الإنتاجية، وعلى رأسها الصناعات المرتبطة بالمستلزمات الطبية، بما يسهم في دعم الصناعة الوطنية، وخفض تكلفة الإنتاج، وتعزيز تنافسية المنتجات المصرية.
ووجه رسالة إلى الممولين، مؤكدا أن العلاقة بين مصلحة الضرائب المصرية ومجتمع الأعمال تقوم على الشراكة وليس الجباية، وأن المصلحة تعمل باستمرار على رفع معدلات الالتزام الضريبي من خلال تبسيط الإجراءات، وتقليل تكلفة الامتثال الضريبي، وتخفيف الأعباء المالية عن الممولين.
وأشار إلى أن حزمة التيسيرات الحالية تأتي استكمالا لمسار الإصلاح الضريبي الذي بدأته الدولة، وتعكس حرص وزارة المالية ومصلحة الضرائب المصرية على تعزيز الحوار مع مجتمع الأعمال، والاستجابة لمقترحات المستثمرين، بما يسهم في تحسين مناخ الاستثمار ودعم الاقتصاد الوطني.

مي رفاعي

وائل السيد:

«إنهاء المنازعات» يحقق التوازن بين سرعة حسم الخلافات وتحصيل مستحقات الدولة

بين تباطؤ التضخم واستمرار المخاطر المحلية والخارجية، تترقب السوق قرار لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي في اجتماعها المقرر يوم ٩ يوليو، وسط توقعات ترجح الإبقاء على أسعار الفائدة.

وتبلغ أسعار عائد الإيداع ١٩٪ وسعر الإقراض ٢٠٪، بعد سلسة خفض للفائدة بلغت نحو ٨,٢٥٪ منذ بداية دورة التيسير النقدي في ٢٠٢٥ المنصرم، موزعة بواقع ٢٢٥ نقطة أساس في أبريل، و١٠٠ نقطة في مايو، و٢٠٠ نقطة في أغسطس، و١٠٠ نقطة في أكتوبر، و١٠٠ نقطة في ديسمبر، و١٠٠ نقطة في فبراير ٢٠٢٦.

التضخم يدعم الخفض والمخاطر ترجح الانتظار..

سيناريوهات قرار المركزي بشأن سعر الفائدة

وخلال آخر اجتماعين للبنك المركزي في أبريل ومايو الماضين، علق البنك المركزي دورة التيسير النقدي وأبقى على سعر الفائدة دون تغيير متبنيا نهج الترقب والحذر لتطورات الأسواق في ظل تداعيات الحرب الأمريكية الإسرائيلية على إيران التي ألقت بظلالها على الاقتصاد العالمي والمحلي، ونجم عنها تباطؤ المسار الهبوطي لمعدل التضخم.

معدل التضخم في مصر قد تباطأ على نحو طفيف في مايو، مقارنة بالشهر السابق عليه، في إشارة إلى انحسار الضغوط السعرية تدريجيا رغم بقاء مستويات الأسعار مرتفعة، وسجل معدل التضخم السنوي في المدن المصرية ١٤,٦٪ في مايو مقارنة ١٤,٩٪ في أبريل، بحسب بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

وفي التوقيت ذاته، رفع بنكا الأهلي المصري ومصر أكبر بنكين حكوميين في مصر، العائد على الشهادات الثلاثية ذات العائد الثابت إلى ١٧,٧٥٪، مع طرح شهادات ادخارية جديدة بعائد متغير يصل إلى ١٩,٥٪، وأثار القرار تساؤلات حول ما إذا كان البنك المركزي سيتجه إلى تثبيت أسعار الفائدة أم استئناف دورة الخفض خلال اجتماعه المرتقب.

وبدورها قالت سلمى طه حسين، مدير إدارة البحوث بشركة نعيم للوساطة في الأوراق المالية، إن هناك عدة عوامل تدعم استئناف خفض أسعار الفائدة، في مقدمتها استمرار تراجع التضخم خلال الأشهر الأخيرة، بما يعكس انحسار الضغوط السعرية، إلى جانب انخفاض أسعار النفط العالمية بعد انتهاء التوترات العسكرية، وهو ما قد يخفف الضغوط التضخمية مستقبلا.

كما أشارت إلى استمرار الأداء القوي لتحويلات المصريين العاملين بالخارج، التي ارتفعت بنحو ٣٣,٢٪ خلال الفترة من يوليو إلى أبريل من العام المالي ٢٠٢٥ ٢٠٢٦ لتسجل نحو ٣٩,٢ مليار دولار، بما يدعم موارد النقد الأجنبي واستقرار الاقتصاد.

وأضافت أنه رغم هذه المؤشرات الإيجابية، لا تزال هناك مخاطر قد تدفع البنك المركزي إلى تأجيل أي خفض جديد للفائدة، من بينها خروج جزء من استثمارات الأجانب من أدوات الدين الحكومية، واتساع العجز التجاري، وارتفاع الدين الخارجي، إلى جانب الضغوط المرتبطة بقطاع الطاقة وارتفاع استهلاك الغاز خلال فصل الصيف، فضلا عن ترقب الأسواق لقرارات مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي وتأثيرها على تدفقات رؤوس الأموال إلى الأسواق الناشئة.

سلمى طه حسين:

خفض الفائدة مؤجل لحين انحسار المخاطر المحلية والخارجية

ورأت أن هذه العوامل تجعل السيناريو الأقرب هو تثبيت أسعار الفائدة خلال الاجتماع المقبل، لمنح الأسواق مزيدا من الوقت لاستيعاب التطورات الأخيرة ومراقبة اتجاهات سعر الصرف وتدفقات الاستثمار الأجنبي وأسعار الطاقة، مؤكدة أن البنك المركزي بات يوازن بين احتواء التضخم والحفاظ على استقرار سوق الصرف وجاذبية الجنيه للمستثمرين في ظل استمرار حالة عدم اليقين عالميا.

وفي السياق ذاته، قال محمود نجلة، المدير التنفيذي لأسواق النقد والدخل الثابت بشركة الأهلي للاستثمارات المالية، إن قرار البنكين رفع العائد على بعض الشهادات الادخارية وطرح أوعية جديدة يعد قرارا مصرفيا يرتبط باحتياجات كل بنك وإدارة السيولة لديه، ولا يمكن اعتباره مؤشرا مباشرا على اتجاه البنك المركزي نحو رفع أسعار الفائدة.

وأضاف أن السياسة النقدية تختلف عن القرارات الخاصة بالبنوك، موضحا أن رفع العائد على الشهادات لا يعني بالضرورة أن البنك المركزي يتجه إلى تشديد السياسة النقدية خلال اجتماعه المقبل.

وتوقع نجلة أن يتجه البنك المركزي إلى تثبيت أسعار الفائدة في الاجتماع القادم، مستندا إلى استمرار تراجع معدل التضخم السنوي رغم بعض الضغوط التضخمية القائمة، حيث انخفض معدل التضخم السنوي لإجمالي الجمهورية، الذي يشمل الريف والحضر إلى ١٣٪

محمود نجلة:

المستويات الحالية لا تزال تحقق أهداف السياسة النقدية.. والمركزي سيواصل نهج الترقب

خلال مايو الماضي مقابل ١٣,٤٪ في أبريل.

وأوضح نجلة أن البنك المركزي يتجه حاليا إلى تبني سياسة حذرة وترقب تطورات الأسواق، خاصة بعد القرارات الحكومية التي تم اتخاذها منذ فبراير الماضي، والتي شملت حزمة اجتماعية إلى جانب زيادات في أسعار المحروقات، وهو ما انعكس تدريجيا على معدلات التضخم.

وأشار إلى أنه رغم تراجع معدل التضخم، فإنه لا يزال عند مستويات مرتفعة، لافتا إلى أن البنك المركزي نفسه قام مؤخرا برفع توقعاته لمعدلات التضخم إلى مستويات تتراوح بين ١٦٪ و١٧٪، بالتزامن مع خفض توقعات النمو الاقتصادي، وهو ما يعكس استمرار الضغوط التضخمية خلال الفترة المقبلة.

ولفت إلى أن مستويات الفائدة الحالية لا تزال تحقق أهداف السياسة النقدية، متوقعا أن يفضل البنك المركزي مراقبة التطورات الاقتصادية محليا وعالميا قبل اتخاذ أي خطوات جديدة.

وأوضح نجلة أن سيناريو رفع الفائدة لا يبدو مطروحا بقوة خلال الاجتماع المقبل ما لم تظهر ضغوط جديدة تستدعي ذلك.

وتعليقا على ذلك، أكد الدكتور عز الدين حسانين، الخبير المصرفي، أن قرار رفع العائد على الشهادات الاستثمارية الثلاثية يمثل خطوة طبيعية وضرورية في ظل الارتفاعات الحالية لمعدلات التضخم، مشيرا إلى أن هذه الخطوة تستهدف حماية المدخرات وتعزيز جاذبية الاستثمار بالجنيه المصري.

وأوضح حسانين أن التضخم الذي يشهده الاقتصاد المصري حاليا يختلف عن التضخم النقدي التقليدي الناتج عن زيادة السيولة، حيث يعد من نوع «التضخم المدفوع بالتكلفة» نتيجة الارتفاعات المتتالية في أسعار الطاقة والمحروقات ومدخلات الإنتاج، وهو ما يتطلب إجراءات حكومية لمعالجة مسبباته الأساسية، إلى جانب أدوات السياسة النقدية.

عز الدين حسانين:

التضخم الحالي مدفوع بالتكلفة.. وتثبيت الفائدة يحد من أعباء الدين العام

وفيما يتعلق بقرار البنك المركزي بشأن أسعار الفائدة، أشار الخبير المصرفي إلى أن المركزي يوازن بين مكافحة التضخم والحفاظ على الاستقرار المالي، موضحا أن أي زيادة في سعر الفائدة بنسبة ١٪ ترفع أعباء خدمة الدين على الموازنة العامة للدولة بأكثر من ١٢٠ مليار جنيه سنويا، الأمر الذي يفسر التوجه نحو الإبقاء على أسعار الفائدة الرسمية دون تغيير خلال المرحلة الحالية.

وأضاف حسانين أن البنك المركزي اعتمد على البنوك الحكومية الكبرى، وفي مقدمتها البنك الأهلي المصري وبنك مصر، كأداة غير مباشرة لدعم السياسة النقدية، من خلال تقديم عوائد ادخارية أعلى للمواطنين، بما يسهم في تعويض جزء من تآكل القوة الشرائية دون تحميل الموازنة العامة أعباء إضافية مباشرة ناتجة عن رفع أسعار الفائدة الأساسية.

وبذلك تتفق آراء وتوقعات المحللين والخبراء على أن استمرار تراجع التضخم يدعم استئناف خفض الفائدة مستقبلا، إلا أن المخاطر المحلية والخارجية ترجح تثبيت أسعار العائد خلال الاجتماع المرتقب، انتظارا لمزيد من المؤشرات بشأن التضخم وسوق الصرف.

زياد الحامدي

في إطار دوره الوطني والتزامه بدعم جهود الدولة

البنك الأهلي المصري يشارك في دعم مبادرة "من المرأة المصرية لشقيقتها الفلسطينية.. سنبقى سندا" بالتعاون مع المجلس القومي للمرأة والهلال الأحمر

أعلن البنك الأهلي المصري عن المشاركة في دعم المبادرة الإنسانية «من المرأة المصرية لشقيقتها الفلسطينية... سنبقى سندا»، التي ينفذها المجلس القومي للمرأة بالتعاون مع الهلال الأحمر المصري، وذلك بهدف تقديم الدعم والمساندة للأشقاء الفلسطينيين. وجاء ذلك بحضور محمد الأتربي الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري، والمستشارة أمل عمار رئيس المجلس القومي للمرأة، والدكتورة آمال إمام الرئيس التنفيذي لجمعية الهلال الأحمر المصري، وبمشاركة ممثلين عن الجهات المشاركة، إلى جانب فريق عمل التنمية المجتمعية بالبنك الأهلي المصري ونخبة من موظفي البنك المتطوعين الذين حرصوا على المشاركة بفاعلية في هذه المبادرة الإنسانية، وذلك تمهيدا لإرسال المساعدات ضمن القوافل الإنسانية المتجهة لدعم الأشقاء الفلسطينيين.

حيث صرح محمد الأتربي أن المشاركة في هذه المبادرة تأتي ضمن دعم البنك لجهد الدولة والتي تشمل الجهود الإغاثية، والتي تعكس قيم التضامن التي يتميز بها الشعب المصري، مضيفا أن المساهمة في مبادرة «من المرأة المصرية لشقيقتها الفلسطينية... سنبقى سندا» تعكس التزام البنك بدوره المجتمعي وحرصه على المساهمة الفاعلة في تخفيف المعاناة الإنسانية ودعم جهود الدولة المصرية في تقديم المساعدات للأشقاء الفلسطينيين.

وأعرب الأتربي باعتزازه بالتعاون مع المجلس القومي للمرأة والهلال الأحمر المصري في هذه المبادرة، التي تعكس قوة الشراكة بين مختلف مؤسسات الدولة والمجتمع من أجل تحقيق رسالة إنسانية نبيلة، ونثمن كافة الجهود المبذولة لدعم المتضررين وتوفير احتياجاتهم الأساسية.

وأوضحت دينا أبو طالب رئيس مجموعة التسويق والتنمية المجتمعية بالبنك الأهلي المصري أن مساهمة البنك في هذه المبادرة تأتي من خلال تقديم دعم مالي بقيمة ٢ مليون جنيه للمساهمة في توفير وتجهيز ١٠٠٠ كرتونة من المواد الغذائية الأساسية، بالإضافة إلى دعم شاحنة المساعدات الإنسانية التي يتولى الهلال الأحمر المصري إعدادها وتجهيزها تمهيدا لتوجيهها إلى معبر رفح، وذلك في إطار الجهود المصرية المتواصلة لتقديم المساعدات الإنسانية والإغاثية للأشقاء الفلسطينيين.

ومن جانبها، أكدت المستشارة أمل عمار علي أن هذه المبادرة، لا تحمل مساعدات فحسب، بل تحمل رسالة تضامن، تؤكد أن المرأة المصرية كانت وستظل سندا لشقيقتها الفلسطينية، وأن مصر، قيادة وشعبا، تقف دائما إلى جانب أشقائها، انطلاقا من مسؤوليتها التاريخية والإنسانية.

كما توجهت بخالص الشكر والتقدير إلى فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي، الذي رسخ نهجا مصريا ثابتا، يقوم على نصرة الإنسان، وجعل من دعم الأشقاء الفلسطينيين واجبا وطنيا وأخلاقيا، من خلال توجيهاته المستمرة بتقديم مختلف أشكال الدعم الإنساني والإغاثي، وبذل كل الجهود الممكنة للتخفيف من معاناة المدنيين.

كما توجهت بخالص التقدير إلى الفاضلة الدكتورة انتصار السيسي، الرئيسة الشرفية لجمعية الهلال الأحمر المصري، لدعمها المتواصل للعمل الإنساني، وحرصها الدائم على تعزيز جهود الجمعية في أداء رسالتها النبيلة، بما يجسد أسمى قيم الرحمة والتكافل.

وأضافت رئيس المجلس ان الدولة المصرية أثبتت أن مواقفها تجاه الأشقاء الفلسطينيين ليست مواقف عابرة، وإنما التزام راسخ، تترجمه جهودها السياسية والإنسانية والإغاثية، لتظل مصر دائما سندا للأشقاء، وحاملة لرسالة السلام والإنسانية.

وشددت على أن مبادرة «من المرأة المصرية لشقيقتها الفلسطينية.. سنبقى سندا» ليست مجرد عنوان لحملة، بل رسالة تعبر عن ضمير المرأة المصرية، التي تؤمن بأن العطاء مسؤولية، وأن التضامن قيمة، وأن الوقوف إلى جانب الأشقاء وقت المحن هو أصدق تعبير عن إنسانيتنا المشتركة.

كما صرحت الدكتورة آمال إمام بأن إطلاق قافلة «دعم المرأة المصرية لشقيقتها الفلسطينية» يمثل تجسيدا متميزا للشراكة الوطنية بين مؤسسات الدولة والقطاع المصرفي ومنظمات العمل الأهلي، معربة عن اعتزازها بانضمام البنك الأهلي المصري كأول بنك يساهم في قوافل «زاد العزة»، وهو ما يعكس الدور الوطني للمؤسسات الاقتصادية في دعم الجهود الإنسانية المصرية.

وأضافت أن القافلة التي تم تجهيزها بمشاركة متميزة من متطوعي الهلال الأحمر وموظفي البنك، لا تقتصر على كونها مساعدات عينية، بل تحمل رسالة تضامن تؤكد أن مصر، قيادة وشعبا ومؤسسات، ستظل دائما سندا للشعب الفلسطيني في مواجهة محنته، مشيرة إلى مواصلة الهلال الأحمر المصري العمل مع كافة شركائه لضمان وصول المساعدات وفقا للمبادئ الإنسانية بما يرسخ دور مصر الريادي في الاستجابة للأزمات الإنسانية.

بنك مصر يفتتح فرعه بمدينة الرياض السعودية ويبدأ مزاولة نشاطه المصرفي

أعلن بنك مصر عن افتتاح فرعه بمدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية، وبدء مزاولة نشاطه المصرفي، وذلك بعد استكمال المتطلبات النظامية والحصول على موافقة البنك المركزي السعودي (ساما)، في خطوة تعكس عمق ومتانة العلاقات الاقتصادية بين جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية، وتجسد التزام البنك بدعم حركة الأعمال والاستثمارات بين البلدين الشقيقين.

ويستهدف فرع الرياض تقديم مجموعة متكاملة من الخدمات والحلول المصرفية الموجهة لقطاع الشركات، بما يسهم في دعم الأنشطة التجارية والاستثمارية وتعزيز العلاقات الاقتصادية بين المملكة ومصر، في ظل ما يشهده الاقتصاد السعودي من نمو متسارع وفرص استثمارية واعدة.

كما سيركز الفرع، خلال المرحلة الأولى، على خدمة الشركات المصرية العاملة في المملكة العربية السعودية ودعم خططها التوسعية، إلى جانب تقديم الخدمات المصرفية للشركات السعودية المرتبطة باستثمارات ومشروعات داخل جمهورية مصر العربية، بما يسهم في تعزيز تدفقات الاستثمار وتوسيع آفاق التعاون الاقتصادي بين البلدين. ويأتي افتتاح الفرع في ظل النمو المتسارع للعلاقات الاقتصادية والاستثمارية بين جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية، بما يدعم مستهدفات التنمية في البلدين الشقيقين.

وأكد الرئيس التنفيذي لبنك مصر هشام عكاشة أن افتتاح فرع بنك مصر في المملكة العربية السعودية يمثل محطة استراتيجية مهمة في مسيرة التوسع الإقليمي والدولي للبنك، ويعكس عمق العلاقات التاريخية والاقتصادية بين البلدين الشقيقين.

وأضاف أن هذا الإنجاز جاء بدعم وتعاون وثيق مع الجهات التنظيمية في المملكة العربية السعودية، وفي مقدمتها البنك المركزي السعودي (ساما)، بما يعزز بيئة الأعمال والاستثمار ويدعم الشراكات الاقتصادية بين جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية.

وأوضح عكاشة أن بنك مصر يتطلع من خلال فرع الرياض إلى تقديم خدمات مصرفية متطورة تلبي احتياجات قطاع الأعمال، والمساهمة في تعزيز حركة التجارة والاستثمار بين البلدين، بما يواكب مستهدفات التنمية الاقتصادية في كل من مصر والمملكة.

ومن جانبه، أكد الرئيس التنفيذي لفرع بنك مصر بالمملكة العربية السعودية يحيى بن أحمد رفاعي أن بدء النشاط المصرفي للفرع يمثل خطوة مهمة ضمن استراتيجية البنك للتوسع الخارجي وتعزيز حضوره الإقليمي.

وأضاف: "تتطلع إلى تقديم خدمات مصرفية متميزة تدعم مجتمع الأعمال في المملكة، وتسهم في تعزيز الروابط الاقتصادية والاستثمارية بين المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية، مستفيدين من المكانة الاقتصادية الرائدة للمملكة وما يشهده القطاع المالي من تطور كبير في إطار رؤية المملكة ٢٠٣٠."

وأشار رفاعي إلى أن نجاح المشروع جاء بفضل الجهود الكبيرة التي بذلتها فرق العمل في البنك والدعم المستمر من الإدارة التنفيذية لبنك مصر، مما أسهم في إنجاز جميع المتطلبات اللازمة لبدء النشاط المصرفي وفق أعلى المعايير المهنية والتنظيمية.

من جانبه، أكد نائب الرئيس التنفيذي لبنك مصر حسام الدين عبد الوهاب أن بدء النشاط المصرفي لفرع الرياض يمثل خطوة استراتيجية مهمة نحو تعزيز الحضور الإقليمي لبنك مصر وترسيخ مكانته كمؤسسة مصرفية رائدة تدعم العلاقات الاقتصادية والاستثمارية بين جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية.

وأضاف أن الفرع يمثل منصة استراتيجية لتعزيز أعمال البنك العابرة للحدود، وتوسيع نطاق الخدمات المصرفية المقدمة لعملائه إقليميا، بما يسهم في دعم حركة التجارة والاستثمار وخلق فرص جديدة للتعاون الاقتصادي والتمويلي بين البلدين.

وأشار إلى أن بنك مصر يتطلع، من خلال فرع الرياض، إلى تعزيز شراكاته مع مجتمع الأعمال والعملاء في المملكة، والاستفادة من الفرص الواعدة التي يتيحها الاقتصاد السعودي، بما يدعم استراتيجية البنك للنمو المستدام والتوسع الإقليمي.

ويأتي افتتاح فرع الرياض ضمن استراتيجية بنك مصر لتعزيز حضوره في الأسواق الإقليمية والدولية، حيث يمتلك البنك واحدة من أكبر الشبكات المصرفية في جمهورية مصر العربية والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تضم نحو ٩٠٠ فرع ووحدة مصرفية منتشرة في مختلف أنحاء مصر.

كما يتمتع البنك بحضور دولي من خلال شبكة من الفروع والبنوك التابعة ومكاتب التمثيل في عدد من الأسواق العالمية، إلى جانب شبكة واسعة من البنوك المراسلة حول العالم، بما يدعم قدرته على تقديم خدمات مصرفية متكاملة لعملائه داخل مصر وخارجها.

البنك الزراعي المصري يوقع بروتوكولا مع 3 شركات لتعزيز القدرات الإنتاجية للمزارعين

وقع البنك الزراعي المصري بروتوكول تعاون مع شركة التحالف العربي لإنتاج التقاوي، والشركة المصرية للتنمية الزراعية والريفية، والاتحاد العام لمنتجي ومصدري الحاصلات البستانية، لتعزيز قدرات مزارعي ومصدري المحاصيل الزراعية البستانية من خلال إنشاء نموذج متكامل لدعم قطاع إنتاج التقاوي والمحاصيل الزراعية، وربط التمويل بالإنتاج والتنمية والتسويق، بما يعزز جودة الإنتاج الزراعي المصري ويرفع قدرته التنافسية في الأسواق المحلية والتصدير.

ويأتي توقيع البروتوكول في إطار جهود الأطراف الأربعة لدعم نمو القطاع الزراعي وتعزيز كفاءة الحاصلات البستانية، من خلال توفير حلول تمويلية متكاملة، وإتاحة منتجات زراعية عالية الجودة، وتنفيذ أنشطة الترويج والتسويق والتوزيع، بما يساهم في زيادة الإنتاج المحلي، ورفع معدلات التسويق والانتشار، ودعم فرص تصدير المنتجات الزراعية المصرية.

وقع البروتوكول عن البنك الزراعي المصري يحيى العناني، الرئيس التنفيذي لائتمان الشركات، والدكتور علاء عزوز، رئيس مجلس إدارة الاتحاد العام لمنتجي ومصدري الحاصلات البستانية، ومحمد السعدني، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب للشركة المصرية للتنمية الزراعية والريفية، وعن شركة التحالف العربي لإنتاج التقاوي أحمد منتصر رئيس مجلس الإدارة.

وذلك بحضور سامي عبد الصادق، غادة مصطفى، نائبا الرئيس التنفيذي للبنك الزراعي المصري، ومحمد السيسي، الرئيس التنفيذي للشئون الإدارية والهندسية، ومحمد الششتاوي، رئيس قطاع المشروعات الصغيرة، وممثلي أطراف البروتوكول، منتصر الأبجيجي، المدير التنفيذي للشركة الزراعية، والمهندس محمد سالم، نائب رئيس مجلس إدارة شركة التحالف، وصالح الشامي، المستشار المالي، والمهندس محمد السباعي، المستشار الفني لشركة التحالف.

وخلال مراسم توقيع البروتوكول، رحب سامي عبد الصادق، نائب الرئيس التنفيذي، بتوقيع البروتوكول، مؤكدا أنه يمثل خطوة استراتيجية تتماشى مع توجه الدولة نحو تعظيم الاستفادة من القطاع الزراعي، والتوسع في التصدير وتقليل الفاتورة الاستيرادية.

وقال: «يمثل هذا البروتوكول نموذجا عمليا للتكامل بين مختلف الأطراف المعنية بسلاسل القيمة الزراعية، حيث يجمع بين التمويل والإنتاج والتطوير والتسويق في منظومة واحدة تستهدف دعم المزارعين والعملاء وتعزيز كفاءة القطاع الزراعي، ويواصل البنك الزراعي المصري من خلال هذه الشراكات دوره المحوري في توفير التمويل اللازم للأنشطة الزراعية ودعم جهود الدولة لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة، وزيادة الإنتاج وتحسين جودة المنتجات الزراعية المصرية، فضلا عن مساهمة البنك في تسويق التقاوي عبر منافذ الشركة الزراعية وهي إحدى شركات البنك.

من جانبها، أكدت غادة مصطفى، نائب الرئيس التنفيذي للبنك الزراعي المصري، أن هذا التعاون يأتي في إطار الدور الوطني للبنك الزراعي المصري واستراتيجيته لدعم القطاع الزراعي، وتعزيز القدرات الانتاجية للمزارعين، من خلال التكامل مع شركاته التابعة وشركاء التنمية، ورفع كفاءة منظومة الإنتاج الزراعي، وتحقيق مستهدفات الدولة في التنمية الزراعية المستدامة.

وأشارت إلى أن هذا البروتوكول سيعزز قدرات الشركة الزراعية لتنويع خدماتها التسويقية للمزارعين من خلال دعم منافذها بمنتجات جديدة من التقاوي عالية الإنتاجية، إلى جانب دورها في توزيع الأسمدة والمستلزمات والميكنة الزراعية.

وقال يحيى عناني، الرئيس التنفيذي لائتمان الشركات بالبنك الزراعي المصري: «يعكس هذا التعاون رؤية مشتركة بين الأطراف المشاركة لخلق قيمة مضافة للقطاع الزراعي من خلال تقديم حلول متكاملة تدعم مختلف مراحل العملية الإنتاجية والتسويقية، ونستهدف من خلال هذا النموذج تعزيز فرص التمويل الموجه للقطاع الزراعي، وتحفيز الاستثمار في الأنشطة الزراعية، والمساهمة في رفع كفاءة الحاصلات البستانية بما يدعم قدرتها التنافسية محليا وخارجيا.

وبدوره أكد محمد السعدني، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب للشركة المصرية للتنمية الزراعية والريفية، أن بروتوكول التعاون يمثل نموذجا ناجحا للتكامل والتعاون بين المؤسسات الوطنية والقطاع الخاص، وسيكون له أثر مباشر في دعم الفلاح المصري، وتعزيز تنافسية القطاع الزراعي، وتحقيق مستهدفات الدولة في الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة.

وأضاف أن البروتوكول سيفتح آفاقا جديدة لتسويق تقاوي البطاطس المحلية ذات الجودة والإنتاجية المرتفعة، بما يعزز قدرة المنتج المصري على المنافسة، ويخفض فاتورة الاستيراد، ويحقق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، تنفيذا لتوجيهات الدولة بالاعتماد على الإنتاج المحلي.

فيما أكد الدكتور علاء عزوز، رئيس مجلس إدارة الاتحاد العام لمنتجي ومصدري الحاصلات البستانية، أن البروتوكول يستهدف تنسيق الجهود بين الأطراف ذوي الخبرة في انتاج وتسويق تقاوي ذات جدارة انتاجية تسهم في زيادة انتاجية المحاصيل الزراعية بأنواعها، بما يسهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية وفتح آفاق للتصدير، لدعم الاقتصاد وتوفير العملة الأجنبية.

وأشار إلى أن الاتحاد بما يملكه من إمكانيات سيعمل على تنظيم دورات وندوات للمزارعين والمنتجين بكافة المحافظات، لتوعيتهم بنوعية التقاوي الجديدة، واعتماد أصناف أعلى انتاجية وتتحمل الجفاف والملوحة، والتخلي عن الزراعة التقليدية وتحسين كفائتهم الزراعية لزيادة الإنتاج وبالتالي زيادة دخلهم ورفع مستوى معيشتهم والوصول إلى أفضل استخدام لمواردهم الذاتية.

من جانبه، وجه أحمد منتصر رئيس مجلس إدارة شركة التحالف العربي لإنتاج التقاوي، الشكر للبنك الزراعي المصري لدوره الكبير في اتمام هذا الاتفاق، معربا عن أمله أن يحقق هذا الاتفاق بين شركاء النجاح نتائج ملموسة على أرض الواقع في القريب العاجل، بما ينعكس على زيادة الانتاج الزراعي وتحقيق الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الزراعية، فضلا عن التوسع في التصدير وتقليل الفاتورة الاستيرادية.

وأكد أن الشركة من جانبها لديها كافة مقومات النجاح لانتاج تقاوي محلية بمواصفات عالمية عالية الانتاجية، وتتوافق مع البيئة الزراعية المصرية، ما يسهم في مضاعفة الانتاج خاصة في محاصيل مثل البطاطس وغيرها من المحاصيل البستانية للوفاء بالالتزامات واشتراطات السوق العالمي، إلى جانب تقديم خدمات ما بعد البيع لضمان استمرارية الدعم الفني والتشغيلي للعملاء وتعظيم الاستفادة من المنتجات والخدمات المقدمة.

www.facebook.com/AlamALmalNews

الزراعة تقترب من حصد 5 ملايين طن قمح رغم تباطؤ التوريد

في وقت يشهد فيه العالم اضطرابات متلاحقة في سلاسل الإمداد وارتفاعا في تكاليف الإنتاج الزراعي بسبب الأزمات الجيوسياسية، تواصل مصر تعزيز منظومة الأمن الغذائي عبر الاقتراب من تحقيق مستهدف توريد القمح المحلي، بالتزامن مع مؤشرات إيجابية بشأن حجم الإنتاج، رغم الضغوط التي فرضتها أزمة مضيق هرمز على أسواق الطاقة والأسمدة عالميا.

خالد جاد:

تسلمنا 95 % من الكمية المستهدفة و5 أصناف جديدة ترفع الإنتاجية

ومع اقتراب نهاية موسم الحصاد، شهدت وتيرة توريد القمح المحلي إلى الشون والصوامع الحكومية تراجعا ملحوظا، إلا أن إجمالي الكميات الموردة وصل إلى نحو ٤,٦٧٧ مليون طن، بما يمثل نحو ٩٥٪ من المستهدف الحكومي البالغ ٥ ملايين طن، وهو ما يعكس نجاح منظومة التوريد هذا الموسم واقترابها من تحقيق المستهدف قبل انتهاء الموسم في ١٥ أغسطس المقبل.

وتراجعت معدلات التوريد اليومية من نحو ١٠٠ ألف طن في بداية الموسم إلى أقل من ألفي طن حاليا، وهو أمر طبيعي مع انتهاء الحصاد في معظم المحافظات، وبقاء كميات محدودة لدى عدد من المزارعين والمشروعات الزراعية الكبرى.

وقال الدكتور خالد جاد، المتحدث الرسمي باسم وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، إن الحكومة تسلمت حتى الآن نحو ٩٥٪ من الكميات المستهدفة، متوقعا الوصول إلى ٥ ملايين طن قبل نهاية موسم التوريد، مشيرا إلى أن استمرار أعمال الحصاد في بعض المشروعات الزراعية الكبرى التابعة لجهاز مستقبل مصر، إلى جانب استكمال بعض المزارعين لتوريد محصولهم، سيؤدي إلى استمرار استقبال الأقماح خلال الأسابيع المقبلة.

وأوضح أن الدولة تستعد للموسم الزراعي الجديد بطرح خمسة أصناف جديدة من القمح هي مصر ٥، ومصر ٦، ومصر ٧، وسخا ٩٦، وسوهاج ٦، والتي تتميز بارتفاع إنتاجيتها وقدرتها على تحمل التغيرات المناخية، موضحا أن صنف «سخا ٩٦» يناسب الزراعات المتأخرة بعد محاصيل الخضر وقصب السكر لقصر مدة بقائه في الأرض.

وأضاف أن متوسط إنتاجية الفدان في مصر يتراوح بين ١٩ و٢٠ أردبا، وهو من أعلى المعدلات عالميا، مع توقعات بأن يتجاوز إنتاج الموسم المقبل ١٠ ملايين طن، وقد يصل إلى ١٠,٥ مليون طن بفضل التوسع في زراعة الأصناف المحسنة.

وفي الوقت نفسه، تؤكد المؤشرات أن محصول القمح المصري تمكن من تجاوز تداعيات أزمة مضيق هرمز بأقل الخسائر، رغم ما أحدثته الأزمة من اضطرابات في أسواق الطاقة والشحن العالمية.

ويرجع الخبراء ذلك إلى أن عمليات التسميد الأساسية لمحصول القمح تمت قبل اندلاع الأزمة وارتفاع أسعار الأسمدة، الأمر الذي جنب المحصول الزيادة الكبيرة في تكاليف الإنتاج، وساهم في الحفاظ على مستويات الإنتاج المتوقعة.

ورغم نجاح الموسم المحلي، لا تزال مصر تعتمد على استيراد كميات من القمح لاستكمال احتياجات منظومة الخبز المدعم، إلا أن التوقعات تشير إلى استقرار أسعار القمح العالمية نسبيا مقارنة بالسلع الزراعية الأخرى، في ظل استمرار توافر الإمدادات من الأسواق الرئيسة.

في المقابل، يرى خبراء أن التحدي الأكبر أمام القطاع الزراعي لم يعد يتمثل في توافر القمح، وإنما في الارتفاع المستمر لتكاليف مدخلات الإنتاج، خاصة الأسمدة والطاقة والنقل، والتي تأثرت بشكل مباشر بارتفاع أسعار الغاز الطبيعي واضطرابات حركة التجارة العالمية.

مي أبو المجد

توفر 100 مليون دولار سنويًا..

«شمس الصناعة» تحول 7000 مصنع للطاقة الشمسية بتمويل 15 مليار جنيه

وزير الصناعة: المبادرة تخفف الضغط على الغاز الطبيعي وشبكة الكهرباء

بدأت وزارة الصناعة تنفيذ مشروع "شمس الصناعة" الذي يستهدف تغطية ٧٠٠٠ مصنع تمثل نحو ١٠٪ من إجمالي المصانع الرسمية في مصر بأنظمة الطاقة الشمسية بإجمالي قدرة ١,٠٠٠ ميجاوات. تستهدف الوزارة الانتهاء من تنفيذ المشروع خلال عام واحد بما يساهم في توفير نحو ١٠٠ مليون دولار سنويا من قيمة استهلاك الغاز الطبيعي، وفقا لوزير الصناعة.

وقال وزير الصناعة المهندس خالد هاشم، إن الرؤية الاستراتيجية لمبادرة «شمس الصناعة» للتوسع في استخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة بالمصانع تمثل أساسا عمليا لبرنامج وطني يعزز قطاع الصناعة، ويسهم في خفض الانبعاثات الكربونية، ويدعم النمو الاقتصادي المستدام.

أحمد زكى:

التمويل الميسر مفتاح نجاح التوسع في الطاقة المتجددة

الغزاوى:

المبادرة تخفض نصف مليون طن من الانبعاثات الكربونية

الجيوشى:

الطاقة الشمسية لم تعد رفاهية ويجب أن تصبح أولوية

وأضاف أن المبادرة المقرر إطلاقها قريبا للتوسع في استخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة بالمصانع، هي برنامج وطني يستهدف الوصول إلى ١٠٠٠ ميجاواط من الطاقة الشمسية من خلال استغلال أسطح المصانع، وأن هذه المبادرة تعتمد على تحويل الطاقة الشمسية إلى ركيزة أساسية لتعزيز تنافسية الصناعة المصرية، وخفض تكلفة الإنتاج، هذا إلى جانب تخفيف الضغط على الغاز الطبيعي والشبكة القومية للكهرباء.

ورحب عدد من رجال الصناعة والاستثمار تحدثوا مع «عالم المال» بمبادرة «شمس الصناعة» التي أطلقتها وزارة الصناعة مؤخرا، مؤكدين ان استراتيجية المبادرة ستدعم بقوة تنافسية القطاع الصناعي المحلي، من خلال تحسين كفاءة الإنتاج، الأمر الذي ينعكس على قدرة المنتجات المصرية على المنافسة في الأسواق العالمية وزيادة الصادرات،

بدوره ثمن طارق الجيوشي، عضو مجلس إدارة غرفة الصناعات المعدنية، المبادرة التي أطلقتها وزارة الصناعة تحت شعار «شمس الصناعة» وتستهدف تركيب محطات طاقة شمسية على أسطح نحو ٧٥٠٠ مصنع، مؤكدا أن المبادرة جاءت في وقتها في ظل التوترات الإقليمية وتأثيرها الشديد على سلاسل إمداد الطاقة عالميا.

أكد أن توفير آليات ميسرة وحوافز استثمارية لتركيب محطات الطاقة الشمسية سيكون المحور الاستراتيجي في تسريع انتشار استخدام الطاقة الشمسية المصانع المصرية، الأمر الذي يشجع القطاع الخاص على التوسع في الاستثمار بالطاقة النظيفة.

أوضح «الجيوشي»، أن التوسع في استخدامات الطاقة الجديدة والمتجددة بالقطاع الصناعي لم يعد رفاهية أو بديل بيئي جيد فقط، بل أصبح ضرورة اقتصادية ملحة لتعزيز تنافسية صادراتنا المصرية من خلال زيادة نسبة المكون المحلي وخفض تكاليف الإنتاج وكذلك تقليل الانبعاثات الكربونية بما يتوافق مع اشتراطات التجارة الدولية.

وطالب عضو مجلس إدارة غرفة الصناعات المعدنية باتحاد الصناعات المصرية، بضرورة وضع زيادة نسبة المكون المحلي في صناعة محطات الطاقة الشمسية على رأس الأولويات خلال المرحلة المقبلة، بما يعزز توطين الصناعات المغذية محليا، وتعزيز سلاسل القيمة المحلية، وتحويل مصر إلى مركز إقليمي لتصنيع وتصدير منتجات الطاقة المتجددة.

وفى السياق ذاته يقول حسين الغزاوي مستشار وزير الصناعة لشئون الطاقة، إن الحكومة ممثلة في وزارة الصناعة تتحرك بقوة لتأمين مستقبلها الطاقي؛ مشيرا إلى أن مبادرة شمس الصناعة التي أعلن عنها وزير الصناعة مؤخرا تستهدف توليد ١٠٠٠ ميجاوات عبر أسطح ٧ آلاف مصنع بتمويل يبلغ ١٥ مليار جنيه.

وأوضح «الغزاوي» أن هذا التحول الأخضر يعزز تنافسية الصادرات بمواجهة آلية الكربون الأوروبية، ويوفر ٢٤٤ مليون متر مكعب غاز لتصديرها للخارج فورا.

وتابع أن استغلال أسطح المصانع في وضع خلايا شمسية لتوليد طاقة وهذا الأمر سيوفر استهلاك الكهرباء للمصانع، مشيرا إلى ان هذه المبادرة التي ستبدأ في ٧ آلاف مصنع ستخفض من حوالى نصف مليون طن من ثاني أكسيد الكربون وستوفر أيضا حوالى ٢٤٤ مليون مكعب من الغاز، مشيرا إلى ان مبادرة شمس الصناعة تستهدف المساهمة في تقليل فاتورة استيراد مصر من المواد البترولية.

من ناحيته يقول أحمد زكي، أمين عام الشعبة العامة للمصدرين بالاتحاد العام للغرف التجارية ورئيس لجنة الشؤون الأفريقية، أن مبادرة «شمس الصناعة» تمثل خطوة استراتيجية لدعم تنافسية القطاع الصناعي المصري، من خلال خفض تكلفة الطاقة وتحسين كفاءة الإنتاج، بما ينعكس إيجابا على قدرة المنتجات المصرية على المنافسة في الأسواق العالمية وزيادة الصادرات.

وأوضح زكي أن استهداف تركيب محطات طاقة شمسية على أسطح نحو ٧ آلاف مصنع بإجمالي قدرة تصل إلى ١٠٠٠ ميجاوات سيسهم في تقليل الاعتماد على الغاز الطبيعي، وخفض فاتورة الطاقة للمصانع، إلى جانب دعم توجه الدولة نحو الاقتصاد الأخضر وتعزيز الاستدامة الصناعية، مشيرا إلى أن مصر تتجه للاكتفاء الذاتي من الطاقة للمصانع باستخدام الطاقة الشمسية.

وشدد زكي على أن توفير برامج تمويل ميسرة وحوافز استثمارية سيكون العامل الحاسم في تسريع انتشار استخدام الطاقة الشمسية داخل المصانع، خاصة في ظل ارتفاع التكلفة الاستثمارية الأولية للمشروعات، مؤكدا أن دعم البنوك والحكومة لهذه المبادرات سيشجع القطاع الخاص على التوسع في الاستثمار بالطاقة النظيفة.

وأكد أن التوسع في استخدام الطاقة المتجددة داخل القطاع الصناعي لم يعد خيارا بيئيا فقط، بل أصبح ضرورة اقتصادية لتعزيز تنافسية الصادرات المصرية، وخفض تكاليف الإنتاج، ومواكبة المتطلبات البيئية للأسواق العالمية، خاصة مع تنامي اشتراطات التجارة الدولية المتعلقة بخفض الانبعاثات الكربونية.

وشدد زكي على أن توفير برامج تمويل بنكية ميسرة وحوافز استثمارية حكومية سيكون العامل الحاسم لتسريع المبادرة، نظرا لارتفاع التكلفة الاستثمارية الأولية لإنشاء محطات الطاقة الشمسية، مما يشجع القطاع الخاص على التوسع الجريء في الاستثمار الأخضر على حد قوله.

أسامة عبد الله

3 محاصيل مرشحة للاستفادة من تغيرات المناخ

مصر على خريطة الفرص الزراعية العالمية مع تراجع الإنتاج الأوروبي

أحمد فهيم:

موجات الحر تهدد الدول الأوروبية بشح المزروعات

في الوقت الذي تواجه فيه أوروبا واحدة من أشد موجات الحر في تاريخها الحديث، أكد الدكتور محمد فهيم، رئيس مركز معلومات تغير المناخ بوزارة الزراعة، أن الظاهرة المناخية الاستثنائية التي تضرب القارة قد تحمل في المقابل فرصا واعدة للقطاع الزراعي المصري، خاصة في ظل التوقعات بتراجع إنتاج عدد من المحاصيل الأوروبية الرئيسة، وهو ما قد يعزز الطلب على الصادرات المصرية خلال الموسم المقبل.

وأوضح الدكتور محمد فهيم أن الموجة الحارة غير المسبوقة التي تشهدها عدة دول أوروبية ترجع إلى ظاهرة جوية تعرف باسم "حاجز أوميجا"، وهي حالة من المرتفعات الجوية تؤدي إلى احتجاز كتل ضخمة من الهواء الساخن لفترات طويلة، الأمر الذي تسبب في تسجيل درجات حرارة قياسية، وأسفر عن وقوع وفيات وتعطل بعض وسائل النقل والخدمات في عدد من الدول.

وأضاف أن تأثير هذه الظاهرة لم يقتصر على أوروبا فقط، بل امتد إلى مناطق في أمريكا الشمالية والولايات المتحدة، حيث أدى إلى ارتفاع كبير في درجات الحرارة وزيادة احتمالات اندلاع حرائق الغابات، في ظل تصاعد تداعيات التغيرات المناخية عالميا.

وأشار رئيس مركز معلومات تغير المناخ إلى أن طبيعة المباني الأوروبية ساهمت في تفاقم الأزمة، موضحا أن غالبية المنشآت السكنية صممت لتوفير العزل الحراري والاحتفاظ بالدفء خلال فصل الشتاء، وهو ما جعلها خلال موجات الحر الحالية تحتفظ بدرجات حرارة مرتفعة داخلها، لتتحول إلى بيئة شديدة السخونة تزيد من معاناة السكان.

وأكد أن التطورات المناخية المتسارعة أصبحت تتجاوز توقعات النماذج العلمية التقليدية، وهو ما يكشف أن أوروبا تواجه واقعا مناخيا جديدا يتطلب إعادة النظر في البنية التحتية وآليات التعامل مع الظواهر الجوية المتطرفة.

وفي المقابل، أوضح فهيم أن موجة الحر الحالية ستترك آثارا مباشرة على إنتاج عدد من أهم المحاصيل الزراعية الأوروبية، وفي مقدمتها الزيتون والموالح والبطاطس، نتيجة تعرضها لإجهاد حراري شديد قد يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية خلال الموسم المقبل.

ولفت إلى أن هذا الوضع يمثل فرصة مهمة أمام الصادرات الزراعية المصرية، باعتبار مصر من أبرز الدول المصدرة لهذه المحاصيل إلى الأسواق الأوروبية، حيث من المتوقع أن يرتفع الطلب على المنتجات المصرية مع انطلاق موسم التصدير خلال شهري نوفمبر وديسمبر المقبلين، لتعويض أي نقص قد تشهده الأسواق الأوروبية.

مي أبو المجد

عزاء واجب

يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ارْجِعِي إِلَى رَبِّكِ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً
فَادْخُلِي فِى عِبَادِي وَادْخُلِي جَنَّتِي

صدق الله العظيم

الإعلامي أيسر الحامدي

رئيس مجلسي الإدارة والتحرير

مؤسسة «عالم المال»

أشرف الحامدي رئيس التحرير

محمد النجار مشرف عام التحرير

أرشد الحامدي رئيس التحرير التنفيذي

وأسرة المؤسسة يتقدمون بخالص العزاء والمواساة

للدكتور خالد سرى صيام

رئيس مجلس إدارة شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي

في وفاة الأم الروحية لسيادته

سائلين المولى عز وجل أن يتغمد الفقيدة بواسع رحمته
ويسكنها فسيح جناته ويلهم الأهل الصبر والسلوان.

إنا لله وإنا إليه راجعون

الحكومة تضرب مافيا التسقيع

سحب الأراضي الصناعية غير المستغلة وإعادة طرحها للمستثمرين الجادين

أطلقت الحكومة ممثلة في الهيئة العامة للتنمية الصناعية حملة ميدانية موسعة لسحب الأراضي والوحدات الصناعية غير المستغلة من المستثمرين غير الجادين، خلال الأيام الماضية تهدف هذه الخطوة إلى القضاء على ظاهرة «تسقيع الأراضي» والمتاجرة بها، وإعادة طرحها لمستثمرين حقيقيين.

أحمد رضوان:

لا تهاون مع المخالفين بعد نفاد جميع الفرص

وتأتي هذه الخطوة في إطار خطة وزارة الصناعة لمنع الاتجار بالأراضي الصناعية، وحماية موارد الدولة، وسرعة السحب الفعلي للأراضي والوحدات الصناعية من المستثمرين الحاصلين عليها الذين لم يثبتوا جديتهم، وذلك تمهيدا لإعادة طرحها مرة أخرى أمام مستثمرين جادين.

وأعلنت الهيئة العامة للتنمية الصناعية، برئاسة الدكتورة ناهد يوسف عن بدء حملة موسعة وشاملة لسحب قطع الأراضي والوحدات الصناعية المخصصة التي ثبت عدم جدية أصحابها ولم يتم تشغيلها، بعد استنفاذ كافة المهل والتيسيرات الممنوحة وبدأت من الأسبوع الماضي تمهيدا لإعادة طرحها مرة أخرى لمستثمرين جادين من خلال لجنة مشتركة برئاسة المهندس حازم عنان نائب رئيس الهيئة وتضم ممثلين عن جهات الولاية.

وأكدت رئيس الهيئة أن هذا الإجراء يأتي إعمالا للقانون، وبناء على تقارير معاينات ميدانية شاملة وحصر دقيق للأراضي المخصصة، فيما يخص المشروعات التي تبين تجاوزها للبرنامج الزمني المعتمد دون البدء في التنفيذ، وعدم إثبات الجدية على قطع الأراضي المتقاعسة عن الإنشاء أو التشغيل، فضلا عن استنفاذ جميع المهل الإضافية والاستثنائية التي منحتها الدولة مسبقا للمستثمرين لتوفيق أوضاعهم.

وسحبت اللجنة المشتركة برئاسة المهندس حازم عنان نائب رئيس الهيئة خلال الايام الماضية عدد من قطع الاراضي الصناعية غير المستغلة، في كلا من مدينة العاشر من رمضان، وبدر ومناطق صناعية بالقاهرة والإسكندرية.

وبحسب عضو مجلس إدارة غرفة الصناعات المعدنية أحمد رضوان، فإن هذه الخطوة جيدة جدا وخاصة سحب الوحدات الصناعية من بعض المستثمرين الذين يقومون بـ«تسقيع» الأراضي لا يستثمرون ولكن بهدف «التجارة» في الأراضي والوحدات الصناعية دون استغلالها في أي صناعة أو استثمار صناعي.

وأشار إلى أنها «ضربة جيدة» من قبل وزارة الصناعة لمنع تسقيع الأراضي الصناعية والتجارة فيها لأن عنصر الأراضي الصناعية هام جدا للمستثمرين والمصنعين الجادين للنهوض بالقطاع الصناعي، موضحا أن إعادة حصر الأراضي غير المستغلة وسحبها من غير جادين وإعادة طرحها ستسهم في جذب استثمارات جديدة، خاصة مع تزايد الطلب على الأراضي الصناعية، بشرط استمرار تطوير البنية الأساسية وتسريع إصدار التراخيص.

وأضاف «رضوان» في تصريحات لـ«عالم المال» أن مصر تمتلك فرصا قوية لجذب استثمارات صناعية جديدة، في ظل توسع الدولة في إنشاء المناطق الصناعية وشبكات الطرق والموانئ، وهو ما يتطلب توفير أراضي مرفقة وجاهزة للتشغيل بسرعة وكفاءة، مشيرا إلى أن حملة هيئة التنمية الصناعية لسحب الأراضي غير المستغلة جاءت بعد منح المستثمرين العديد من المهل والفرص لتوفيق أوضاعهم، مؤكدا أن الإجراء يستهدف إعادة تخصيص الأراضي للمستثمرين الجادين القادرين على إقامة مشروعات إنتاجية

وأكد أن سحب الأراضي والوحدات الصناعية غير المستغلة يعد خطوة إيجابية للحد من ظاهرة «تسقيع» الأراضي الصناعية، بعد نفاد كل المهل والفرص التي أعطيت للمستثمرين غير الجادين.

وأضاف أن مواجهة الظاهرة في المستقبل تتطلب تطوير آليات التخصيص والرقابة، ووضع جداول زمنية ملزمة للتنفيذ ومؤشرات أداء واضحة لمتابعة المشروعات، مطالبا في الوقت نفسه بإعادة النظر في أسعار الأراضي الصناعية التي وصفها بأنها مرتفعة جدا، وتعد من المعوقات التي تواجه أي مستثمر أو مصنع يريد الاستثمار، خاصة أن أسعار الأراضي الصناعية بهذه التكلفة العالية تمثل نصف ثمن المشروع وهي أعباء كبيرة على المستثمر.

واقترح أن تقدم الحكومة الأرض مرفقة وبأسعار مقبولة «رمزية» للمستثمر حتى يتم التشغيل والإنتاج وبعد ذلك يقوم بدفع الرسوم المطلوبة كما يحدث في العديد من الدول، لافتا إلى أن المطلوب عملية تنظيمية وليست تمويلية أي مستثمر ما يشغله فى المقام الأول « تبسيط تراخيص الوحدة الصناعية، تسهيل الإجراءات، ويكون «شباك واحد» أسعار كهرباء وطاقة مقبولة.

أسامة عبد الله

رغم تراجع الكميات..

مصر تهيمن على 71 % من واردات اليوريا الأوروبية وتستعد لاستثمارات بـ2.5 مليار دولار

تواصل صناعة الأسمدة المصرية تعزيز مكانتها في الأسواق العالمية، مستفيدة من قوة الطاقة الإنتاجية وتزايد الطلب الخارجي على منتجاتها، خاصة اليوريا، التي تعد مصر من أكبر منتجيها عالميا.

ورغم تراجع حجم الصادرات إلى أوروبا خلال الأشهر الأولى من العام الجاري، فإن المنتج المصري نجح في زيادة حصته داخل السوق الأوروبية، بالتزامن مع الإعلان عن استثمارات جديدة بمليارات الدولارات تستهدف التوسع في إنتاج الأسمدة والبتروكيماويات.

وكشف تقرير حديث أن مصر استحوذت على ٧١٪ من إجمالي واردات أوروبا من اليوريا خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام ٢٠٢٦، مقارنة بنحو ٤٧٪ خلال الفترة نفسها من العام الماضي، بما يعكس تنامي الاعتماد الأوروبي على المنتج المصري.

وأوضح التقرير أن صادرات مصر من اليوريا إلى أوروبا سجلت نحو ٩٣٠ ألف طن خلال الفترة من يناير إلى مايو ٢٠٢٦، مقابل ١,٥٤ مليون طن خلال الفترة نفسها من عام ٢٠٢٥، بانخفاض يقارب ٤٠٪.

ورغم هذا التراجع في الكميات المصدرة، ارتفعت الحصة السوقية لمصر داخل أوروبا، نتيجة انخفاض الواردات الأوروبية من اليوريا بوتيرة أكبر تجاوزت ٦٠٪، حيث تراجعت من ٣,٣ مليون طن إلى نحو ١,٣ مليون طن خلال فترة المقارنة، وهو ما عزز موقع المصدرين المصريين داخل السوق الأوروبية.

من جانبه، أوضح خالد أبو المكارم، رئيس المجلس التصديري للصناعات الكيماوية والأسمدة، أن صادرات القطاع سجلت ٣,٧٦ مليار دولار خلال الفترة من يناير إلى أبريل ٢٠٢٦، مقابل ٣,٣١ مليار دولار خلال الفترة نفسها من عام ٢٠٢٥، محققة معدل نمو بلغ ١٤٪.

وأضاف أن الوصول إلى مستهدف الدولة بتحقيق ١٠٠ مليار دولار صادرات سنويا يتطلب تعزيز التكامل بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمجالس التصديرية، مؤكدا أن التجارب الدولية أثبتت أن تحقيق الطفرات التصديرية يعتمد على التنسيق المؤسسي وتوحيد الجهود، بما يضمن تعظيم الاستفادة من الإمكانات الصناعية والتصديرية التي تمتلكها مصر.

مي أبو المجد

دينا عادل خبير الاستثمار والعلاقات الدولية والاستدامة المؤسسية:

أسسنا «Dina Wellness» لتحويل الصحة إلى أسلوب حياة مستدام

تطوير بيئة الأعمال وشراكات القطاع الخاص مفتاح جذب الاستثمارات

المستثمر يراهن على الربحية ومرونة نموذج العمل وليس الفكرة وحدها

قالت دينا عادل خبير الاستثمار وعلاقات المستثمرين والعلاقات الدولية والاستدامة المؤسسية ومؤسس Dina Wellness: إن معايير جذب الاستثمارات تغيرت بصورة ملحوظة خلال السنوات الأخيرة موضحة أن المستثمرين لم يعودوا يركزون على الأفكار الجيدة فقط وإنما على قدرة الشركات على التحول إلى كيانات مؤهلة للحصول على التمويل من خلال هيكلة مالية وقانونية سليمة ونموذج أعمال قادر على تحقيق الاستدامة.

وأضافت في حوارها لـ«عالم المال» أن التكنولوجيا الصحية والتكنولوجيا المالية تتصدران اهتمامات المستثمرين بينما تمثل الحلول القائمة على الأتمتة والبرمجيات أحد أبرز محركات النمو خلال المرحلة المقبلة مشيرة إلى أن الشراكات الاستثمارية المصرية في إفريقيا تشهد نشاطا متزايدا خاصة في نيجيريا وغرب القارة السمراء.

وإلى نص الحوار...

من واقع خبرتك في إدارة علاقات المستثمرين وبنوك الاستثمار.. ما الاستراتيجية المتبعة حاليا لتأهيل الشركات والصفقات وجعلها أكثر جاذبية للمستثمرين ؟

يرتكز عملنا بصورة أساسية على ملفات الدمج والاستحواذ وطرح الشركات في البورصة إلى جانب دعم وتأهيل الشركات القائمة والناشئة من خلال برامج متخصصة لرفع الوعي الاستثماري.

ويتمثل الدور الرئيس في تحويل المشروع إلى كيان قابل للتمويل عبر إعادة هيكلة ملفه الاستثماري ماليا وقانونيا ثم ربطه بالمستثمر أو الشريك الاستراتيجي المناسب بما يعزز فرص حصوله على التمويل واستكمال مراحل النمو.

على ذكر التمويل.. ما العوامل التي تجعل المستثمر يختار مشروعا بعينه رغم تعدد الفرص المطروحة

الأمر لا يرتبط بوفرة الأموال أو جودة الفكرة فقط وإنما بمجموعة من المعايير التي يجب توافرها حتى يلتقي رأس المال بالمشروع المناسب ومن منظور المستثمر أو بنك الاستثمار أصبحت الأولوية لاستدامة الربحية ومرونة نموذج العمل أكثر من تحقيق معدلات نمو سريعة لأن المستثمر يبحث عن مشروع قادر على الاستمرار وتحقيق قيمة مضافة على المدى الطويل.

كفاءة مؤسس المشروع تحسم قرار التمويل قبل دراسة المؤشرات المالية

وفي المقابل يجب على صاحب المشروع أن يدرك القيمة الحقيقية لفكرته ومدى قدرتها على حل مشكلة اقتصادية أو سوقية سواء في التنظيم أو الخدمات اللوجستية أو الاستدامة أو إدارة المخلفات فنجاح الاستثمار لا يرتبط بتعقيد الفكرة وإنما بقدرتها على تقديم حل عملي قابل للتوسع.

إذا تحدثنا عن قطاع حيوي مثل السياحة.. كيف يمكن لمستثمر يستهدف إنشاء منتجع أو مشروع سياحي كبير تدبير الفجوة التمويلية؟

يبقى القطاع السياحي من أكثر القطاعات جذبا للمستثمرين لكن أدوات التمويل تختلف باختلاف المرحلة التي وصل إليها المشروع فصناديق رأس المال المخاطر ترحب بالمشروعات الناشئة التي تمتلك نموذجا أوليا أثبت قبولا في السوق كما تستفيد هذه المشروعات من برامج تسريع الأعمال إلى جانب التشبيك مع المستثمرين وشبكات التمويل في السوقين المحلي والخليجي.

أما القطاع المصرفي فرغم تنوع برامج تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة فإن البنوك تشترط عادة وجود قوائم مالية منتظمة ونشاط تشغيلي مستقر لمدة لا تقل عن عامين إلى ثلاثة أعوام قبل منح التمويل.

قبل الحديث عن القطاعات الواعدة.. ما أول عامل يبحث عنه المستثمر عند تقييم أي مشروع؟

في تقديري يبقى مؤسس المشروع هو العنصر الأول الذي يخضع للتقييم حتى قبل دراسة المؤشرات المالية فالمستثمر يقيم قدرة المؤسس على إدارة المشروع ووضوح رؤيته المستقبلية والتعامل مع المخاطر والالتزام بالأطر القانونية، وبناء فريق عمل قادر على تنفيذ خطط النمو

وقد يمتلك مشروعان الفكرة نفسها لكن كفاءة المؤسس وطريقة إدارته قد تكون العامل الحاسم في قرار المستثمر بالمضي في التمويل أو التراجع عنه.

ما أبرز القطاعات الاستثمارية التي تستحوذ على مناقشات الأسواق في الاجتماعات المغلقة حاليا؟

قد يبدو الأمر مفاجئا لكن الاهتمام الأكبر يتجه حاليا إلى إعادة تطوير الصناعات التقليدية من خلال التكنولوجيا وتحديدا في قطاعي الرعاية الصحية والتكنولوجيا الصحية بالإضافة إلى التكنولوجيا المالية وهذا الدمج بين القطاعات التقليدية والحلول التكنولوجية يجذب استثمارات متزايدة لما يوفره من فرص نمو مستدامة فضلا عن ارتباطه بملفات الاقتصاد الأخضر والشمول المالي والتحول الرقمي.

وماذا عن الاستثمار في القطاع الغذائي والدول التي تقود هذا التحول؟

الاستثمار الغذائي المستدام يشهد طفرة واسعة وعلى الصعيد الإقليمي تحركت المملكة العربية السعودية بقوة في هذا الاتجاه خلال السنوات الأربع الماضية في حين بدأت مصر في اتخاذ خطوات جادة في هذا المجال.

أما عالميا فقد سبقت الأسواق الأوروبية هذا التحول نتيجة ارتفاع الطلب على المنتجات الغذائية المستدامة وهو ما يؤكد أن الاستثمار يتحرك دائما نحو القطاعات القادرة على تلبية احتياجات السوق وأؤمن دائما بأن «الطلب يولد من رحم المشكلة» والاستثمار يتحرك نحو الحل.»

على ذكر التحول نحو الاستثمار في التغذية الصحية والاستدامة.. ما الدافع وراء إطلاق مشروعك الخاص Dina Wellness؟

جاءت الفكرة من قناعة شخصية بأن الصحة ليست نظاما غذائيا مؤقتا بل أسلوب حياة متكامل كنت أرى أن كثيرا من الناس يمتلكون الرغبة في تبني نمط حياة صحي لكنهم يحتاجون إلى حلول عملية تناسب واقعهم اليومي ومن هنا بدأت الفكرة لتقديم حلول واقعية تلمس هذا الاحتياج خاصة أننا نعمل على بناء منظومة متكاملة تجمع بين التغذية والتوعية وتكوين العادات الصحية مع الاهتمام بالاستدامة وتقليل الهدر الغذائي وهو ما يتوافق مع توجهات الاقتصاد الأخضر الشامل التي تتوجه إليها الاستثمارات في الفترة الأخيرة.

بعيدا عن الغذاء والصحة.. ما القطاع المرشح لإحداث مفاجأة في الأسواق خلال الفترة المقبلة؟

أرى أن الحلول القائمة على الأتمتة والميكنة الشاملة بالاعتماد على البرمجيات المتطورة ستكون من أبرز محركات النمو خلال السنوات المقبلة وسيمتد تأثير هذا التحول إلى قطاعات التعليم والرعاية الصحية والتكنولوجيا المالية عن طريق رفع كفاءة العمليات التشغيلية وتسريع إنجازها وتقليل الاعتماد على التدخل البشري في العديد من المهام.

هل يعني ذلك تراجع أهمية الاستثمار الصناعي أم أنه ما زال يحتفظ بمكانته كأحد القطاعات الاستراتيجية؟

الاستثمار الصناعي مثل قطاعي الأغذية والرعاية الصحية يظل قطاعا استراتيجيا لا يخضع لمعادلة الصعود والهبوط المؤقت بل يمثل أحد أهم محركات النمو الاقتصادي على المدى الطويل وخلال الفترة الماضية شهدت الدولة تحركات مهمة على مستوى تطوير البيئة التشريعية إلى جانب الاهتمام بتوطين التكنولوجيا والاستفادة من الخبرات الدولية في تطوير الصناعة وهو ما يعزز من تنافسية القطاع ويفتح المجال أمام مزيد من الاستثمارات خلال السنوات المقبلة.

من خلال المنتديات والشبكات التي تشاركين فيها.. هل هناك مشروعات أو شراكات مصرية إفريقية قيد الإعداد ولم تحظ بعد باهتمام إعلامي أو تسليط الضوء؟

شراكات مصرية إفريقية تركز على الزراعة المستدامة والطاقة المتجددة

المفاوضات مستمرة ومكثفة منذ أكثر من عامين مع العمق الأفريقي ورأينا ثمارها بالفعل في مشروعات الطاقة المتجددة ومحطات الغاز والكهرباء التي تنفذها كيانات مصرية هناك أما المشروعات الجاري إعدادها حاليا فتركز بصورة أساسية على قطاعي الزراعة المستدامة والطاقة المتجددة، وتستهدف بشكل رئيسي نيجيريا ومنطقة غرب أفريقيا.

بصفتك فاعلة في منصة GATE Forum ما أبرز ملامح الشراكة المرتقبة بين مصر ونيجيريا؟

تركز الشراكة القادمة على مشروعات الأمن الغذائي المستدام وعلى رأسها مشروعات بنوك البذور واستغلال المساحات الزراعية الشاسعة في غرب أفريقيا واللافت أن هذه البرامج الاستثمارية نجحت في جذب اهتمام ١٢ دولة أوروبية تقدمت بطلبات للدخول في هذه الاتفاقيات للاستفادة من العوائد الاستراتيجية والمنتجات الغذائية المستدامة الناتجة عنها.

لو كان بإمكانك توجيه رسالة إلى صناع القرار الاقتصادي في مصر.. ماذا ستكون؟

تمتلك مصر مقومات استثمارية قوية سواء من حيث الموقع الجغرافي أو حجم السوق أو الموارد البشرية وهو ما يمنحها فرصا كبيرة لتعزيز تنافسيتها خلال المرحلة المقبلة وأرى أن مواصلة تطوير بيئة الأعمال وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص والاستثمار في رأس المال البشري والابتكار ستسهم في جذب مزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية خاصة من إفريقيا ودول الخليج.

حوار علياء حسين
تصوير إسلام أشرف

www.alamalmal.net
info@alamalmal.net

كشف المهندس محمد ناجي الرئيس التنفيذي لشركة «إيماج» ورئيس لجنة التجارة والصناعة بالمجلس الوطني للشباب وعضو جمعية رجال الأعمال المصريين الأفارقة عن ارتفاع الطلب على تجهيزات الضيافة بنسبة تتراوح بين ٢٠ و٢٥٪ خلال عام ٢٠٢٦ مقارنة بعام ٢٠٢٥ في ظل استهداف الدولة استقبال ٣٠ مليون سائح سنويا بحلول عام ٢٠٣٠ مؤكدا أن المستثمرين الخليجيين خاصة من الإمارات والسعودية والكويت يتصدرون الاستثمارات الجديدة في قطاع الضيافة.

وأضاف في حوار خاص لعالم المال أن الشركة تستهدف إنشاء فرع دائم في المملكة العربية السعودية بحلول عام ٢٠٢٧ بالتوازي مع دراسة التوسع في أسواق كينيا وجنوب إفريقيا.

وإلى نص الحوار...

محمد ناجي الرئيس التنفيذي لشركة إيماج:

الطلب على تجهيزات الضيافة ارتفع 25 % خلال 2026 بدعم الطفرة السياحية

استقرار التشريعات وتوفير الأراضي الصناعية شرط لخفض فاتورة الاستيراد

المستثمرون الخليجيون يتصدرون الاستثمارات الجديدة في قطاع الضيافة

ما حجم العقود والمشروعات الجديدة التي يتم التفاوض عليها حاليا منذ بداية عام ٢٠٢٦ مقارنة بالعام الماضي؟

شهدنا زيادة في حجم الطلب وهو أمر طبيعي في ظل استهداف الدولة الوصول إلى ٣٠ مليون سائح سنويا بحلول عام ٢٠٣٠ وهو ما يتطلب إنشاء فنادق جديدة وإضافة المزيد من الغرف الفندقية لذلك ارتفع حجم الطلب ومعدلات التعاقدات خلال عام ٢٠٢٦ بنسبة تتراوح بين ٢٠ و٢٥٪ مقارنة بعام ٢٠٢٥.

بحكم تعاملكم مع المستثمر منذ مرحلة الإنشاء.. ما القطاع الذي يقود النمو حاليا؟

المشروعات متعددة الاستخدامات هي التي تقود النمو حاليا لأن جميع هذه الأنشطة أصبحت مكملة لبعضها البعض فالمولات التجارية لم تعد مجرد أماكن للبيع بل تضم شققا فندقية ومطاعم ومختلف الخدمات وأصبحت منظومة متكاملة لذلك لا يمكن لأي قطاع أن يعمل بمعزل عن الآخر.

ما الجنسيات أو الصناديق الاستثمارية الأكثر نشاطا في ضخ استثمارات جديدة بقطاع الضيافة خلال الفترة الأخيرة؟

شهدت الفترة الماضية طفرة ملحوظة في نشاط الصناديق الاستثمارية وكان للمستثمرين الخليجيين خاصة من الإمارات والسعودية والكويت حضور قوي كما بدأت صناديق استثمار دولية في دخول السوق المصرية بصورة أكبر.

بالانتقال إلى ملف التصنيع.. ما نسبة المكون المحلي في منتجاتكم حاليا مقارنة بما كانت عليه قبل أزمة العملة؟

استطعنا في صناعة معدات المطابخ الفندقية والتجارية رفع نسبة المكون المحلي لتتراوح بين ٥٠ و٦٠٪ بعدما كانت أقل من ذلك قبل الأزمة والحقيقة أن الأزمة نفسها كانت الدافع الرئيسي لهذا التحول إذ خلقت توجها قوميا وشعبيا نحو توطين الصناعة وهو ما ساعدنا على زيادة الاعتماد على المكون المحلي ونعتبر هذه النسبة تطورا كبيرا مقارنة بالفترة السابقة.

أشرتم إلى أن أزمة العملة كانت نقطة تحول في زيادة المكون المحلي.. فكيف تعاملتم مع تلك المرحلة؟ وما الذي دفعكم إلى اتخاذ قرار توطين الصناعة؟

هناك مقولة أؤمن بها دائما في كل أزمة فرصة خلال الأزمة واجهنا صعوبة في الاستيراد ونقصا في العملة الأجنبية وضغطا على السيولة الدولارية إلى جانب توجه الدولة لدعم التصنيع المحلي كل هذه العوامل هيأت البيئة أمام أي مصنع لديه الرغبة في توطين الصناعة ونحن اغتنمنا هذه الفرصة لكننا ما زلنا بحاجة إلى رفع نسبة المكون المحلي بصورة أكبر حتى نحقق توطينا حقيقيا للصناعة ونرسخ شعار «صنع في مصر».

ما أبرز المعدات التي ما زالت مصر تعتمد فيها بشكل شبه كامل على الاستيراد رغم جهود التوطين؟

نجحت شركات عديدة في تصنيع أو تجميع عدد من الأجهزة لكن ما زالت هناك فجوة كبيرة في تصنيع البوردات الإلكترونية ووحدات PLC هذا القطاع لم يحصل على الاهتمام الكافي رغم أن العالم كله يتجه اليوم إلى الذكاء الاصطناعي وأنظمة التحكم الذكية فحتى الآن نعتمد بصورة كبيرة على استيراد هذه المكونات ورغم وجود محاولات من بعض المصانع فإنها لا تزال غير كافية لذلك أرى أننا ما زلنا مقصرين في هذا الملف.

إذا استهدفت الدولة خفض فاتورة استيراد تجهيزات الضيافة بنسبة ٥٠٪ خلال السنوات المقبلة فما المطلوب من وجهة نظركم لتحقيق ذلك؟

نحتاج إلى توفير المزيد من الأراضي والمصانع وزيادة الاهتمام بالصناعات المغذية والأهم هو استقرار التشريعات والقرارات لأن المستثمر يبني خططه على قواعد واضحة لذلك فإن تغير القرارات بصورة متكررة يربك حساباته ويؤثر في استثماراته كذلك ما زلنا بحاجة إلى تبسيط الإجراءات بصورة أكبر لأن المنافسة تتحرك بسرعة ويجب أن نتحرك بالوتيرة نفسها.

كيف تقيمون تجربة الرخصة الذهبية؟ وهل تكفي وحدها لتسريع الاستثمار؟

إصدار القوانين والقرارات أمر مهم لكن الأهم هو التطبيق فما زالت هناك فجوة بين صانع القرار وجهة التنفيذ والمطلوب هو تحقيق العدالة الكاملة بين المستثمر الكبير والصغير لأن الجميع في النهاية مستثمرون والجميع يساهمون في بناء الصناعة والصناعات المغذية كما أرى ضرورة إعادة النظر في آليات طرح الأراضي الصناعية فالدولة حققت تقدما في هذا الملف لكن عدالة التنفيذ على أرض الواقع ما زالت تحتاج إلى تطوير.

وما التكنولوجيا التي أصبح تصنيعها محليا ممكنا لكن المستثمرين لم يدخلوها بعد؟

أنظمة PLC والإلكترونيات تمثل الفرصة الأكبر فهذه التقنيات أصبحت تدخل في كل شيء داخل الفنادق من الإضاءة وفتح الأبواب والخزائن إلى أنظمة التشغيل الذكية وبالتالي فإن الاستثمار في تصنيعها محليا أصبح ضرورة بالإضافة إلى التوسع في تطبيقات الذكاء الاصطناعي.

وما أبرز المناطق التي تتوقعون أن تشهد طفرة في الاستثمارات الفندقية خلال الفترة المقبلة؟

أتوقع استمرار التوسع في العلمين الجديدة ورأس الحكمة ومرسى علم بالإضافة غلى مشروعات البحر الأحمر خاصة في سوما باي وهي مناطق ستشهد طلبا متزايدا في الفترة المقبلة.

هل هناك خطط لتوسعكم خارج مصر في الفترة المقبلة؟

نعم لدينا خطة استراتيجية نعمل عليها للتوسع خارج مصر خلال الفترة المقبلة وتركز بشكل كبير على القارة الإفريقية فنحن ندرس حاليا التوسع في أسواق مثل: كينيا وجنوب إفريقيا باعتبارهما من الأسواق الواعدة في قطاع الضيافة لكن ما زال الأمر قيد الدراسة حيث نقوم بتحليل الأسواق الأكثر تأثيرا وانتشارا وكذلك تقييم الدول التي تمتلك بنية تحتية قوية في قطاع الضيافة بشكل عام.

كما نضع السوق العربي ضمن أولوياتنا وخاصة المملكة العربية السعودية حيث نحن موجودون بالفعل هناك ولكن بشكل موسمي خلال فترة الحج فقط ونعمل حاليا على التوسع ليكون لنا حضور دائم طوال العام.

متى يمكن أن نرى فرعكم في السعودية يعمل على مدار العام؟

من المتوقع أن يشهد عام ٢٠٢٧ نقلة كبيرة في خطط التوسع الخاصة بالشركة إذ نعمل حاليا على إعادة هيكلة داخلية شاملة تهدف إلى تجهيز الشركة لاستيعاب حجم التوسع المستقبلي وبعد الانتهاء من هذه المرحلة سيكون التوجه نحو إنشاء فرع دائم في المملكة العربية السعودية يقدم خدماته على مدار العام بشكل رسمي.

هل تستعدون للمشاركة في فعاليات في الفترة القادمة؟

سنشارك في معرض HACE» الدولي لتجهيزات الفنادق والذي يقام بمركز مصر للمعارض الدولية بالتجمع الخامس.

وهل ستطرحون خلال المعرض منتجات جديدة؟

نعم فنحن نستهدف طرح منتجين جديدين خلال المعرض.

حوار علياء حسين وتصوير إسلام أشرف

ندرس التوسع في كينيا وجنوب إفريقيا ونستهدف حضورا دائما بالسعودية

الأمن والموقع الجغرافي أهم عوامل جذب الاستثمار السياحي إلى مصر

رفعنا المكون المحلي في تجهيزات الضيافة إلى 60 % بعد أزمة العملة

المشروعات متعددة الاستخدامات تقود نمو الاستثمار العقاري والفندقي

التنفيذ والصناعات المغذية مفتاح النجاح الحقيقي لتوطين الصناعة

البوردات الإلكترونية وأنظمة PLC أبرز فجوات التصنيع المحلي

أزمة العملة كانت نقطة تحول حقيقية لتوطين الصناعة المصرية

الرخصة الذهبية وحدها لا تكفي.. والتنفيذ هو التحدي الحقيقي

العلمين ورأس الحكمة والبحر الأحمر تقود التوسع الاستثماري

خالد صبري المتحدث باسم الشعبة العامة للمخابز بالاتحاد العام للغرف التجارية:

تكلفة تصنيع الخبز الحالية لم تتغير منذ 2019 ولا تعكس الواقع الفعلي للسوق

نطالب برفع تكلفة إنتاج جوال الدقيق إلى 850 جنيها بدلا من 505 جنيهات

فاتورة المياه للمخابز زادت من 200 إلى 2000 جنيه والكهرباء ارتفعت 40 %

قال خالد صبري المتحدث باسم الشعبة العامة للمخابز بالاتحاد العام للغرف التجارية، إن التكلفة الحالية لم تعد تعكس الواقع الاقتصادي الذي تعمل فيه المخابز، فعندما تم تحديد تكلفة تصنيع الخبز في عام ٢٠١٩ كانت أسعار الخامات والطاقة والأجور مختلفة تماما عما هي عليه الآن، خلال السنوات الماضية شهدت الأسواق ارتفاعات كبيرة في أسعار مستلزمات الإنتاج، وهو ما أدى إلى زيادة الأعباء المالية على أصحاب المخابز بشكل واضح.

وكشف في حوار مع «عالم المال» ان الشعبة تقدمت بدراسة تطالب برفع تكلفة إنتاج شوال الدقيق زنة ١٠٠ كيلوجرام إلى نحو ٨٥٠ جنيها، بدلا من ٥٠٥ جنيهات حاليا، وهي التكلفة التي يتم العمل بها منذ عام ٢٠١٩، رغم أن الأسواق شهدت منذ ذلك الوقت تغيرات كبيرة.

وإلى نص الحوار..

ما حقيقة تقدم الشعبة العامة للمخابز بدراسة جديدة إلى وزارة التموين والتجارة الداخلية؟

تقدمنا منذ أسبوع، إلى وزارة التموين والتجارة الداخلية بدراسة متكاملة تتضمن إعادة النظر في تكلفة تصنيع الخبز البلدي المدعم، وذلك بالتزامن مع قرب تطبيق منظومة الدعم الجديدة، هذه الدراسة جاءت بعد مراجعة دقيقة لكافة عناصر تكلفة التشغيل داخل المخابز، وبعد متابعة الزيادات الكبيرة التي شهدتها أسعار مستلزمات الإنتاج خلال السنوات الماضية، وهو ما جعل التكلفة الحالية لا تعبر عن الواقع الفعلي الذي تتحمله المخابز يوميا.

ما الهدف الرئيس من وراء هذه الدراسة؟

الوصول إلى تكلفة عادلة لتصنيع الخبز البلدي المدعم تضمن استمرار المخابز في أداء دورها الحيوي دون أن تتعرض لخسائر تؤثر على جودة الإنتاج أو انتظام العمل، فالدراسة تطالب برفع تكلفة إنتاج شوال الدقيق زنة ١٠٠ كيلوجرام إلى نحو ٨٥٠ جنيها، بدلا من ٥٠٥ جنيهات حاليا، وهي التكلفة التي يتم العمل بها منذ عام ٢٠١٩، رغم أن الأسواق شهدت منذ ذلك الوقت تغيرات كبيرة في الأسعار ومعدلات التضخم وزيادات متتالية في عناصر التشغيل.

لماذا ترى الشعبة أن التكلفة الحالية لم تعد مناسبة؟

لأن التكلفة الحالية لم تعد تعكس الواقع الاقتصادي الذي تعمل فيه المخابز، فعندما تم تحديد تكلفة تصنيع الخبز في عام ٢٠١٩ كانت أسعار الخامات والطاقة والأجور مختلفة تماما عما هي عليه الآن، خلال السنوات الماضية شهدت الأسواق ارتفاعات كبيرة في أسعار مستلزمات الإنتاج، وهو ما أدى إلى زيادة الأعباء المالية على أصحاب المخابز بشكل واضح، في الوقت الذي ظلت فيه تكلفة التصنيع ثابتة دون تعديل يتناسب مع هذه المتغيرات.

أجور العمالة اليومية قفزت من 120 إلى 500 جنيه

لذلك أصبح من الضروري إعادة تسعير تكلفة التصنيع بما يحقق التوازن بين الحفاظ على استقرار منظومة الخبز المدعم وضمان قدرة المخابز على الاستمرار في الإنتاج بكفاءة.

ما أبرز الزيادات التي رصدتها الدراسة في عناصر التشغيل؟

الدراسة رصدت ارتفاعات كبيرة في جميع عناصر التشغيل تقريبا، على سبيل المثال، ارتفع سعر عبوة الخميرة بصورة غير مسبوقة، بعدما كانت تباع بنحو ٤ جنيهات فقط، لتصل حاليا إلى ما بين ٤٠ و٤٥ جنيها، وهو ما يمثل زيادة كبيرة تؤثر بشكل مباشر على تكلفة إنتاج الخبز.

كما شهدت فاتورة المياه زيادة ملحوظة، إذ كانت المخابز تسدد نحو ٢٠٠ جنيه كل شهرين، بينما وصلت حاليا إلى ما يقرب من ألفي جنيه خلال الفترة نفسها، وهو ارتفاع كبير يمثل عبئا إضافيا على أصحاب المخابز.

أيضا ارتفعت أسعار الكهرباء بنسبة تصل إلى ٤٠٪، فضلا عن الزيادات التي طرأت على أسعار الوقود والطاقة، سواء السولار أو الغاز، وهي عناصر أساسية لا يمكن الاستغناء عنها في تشغيل المخابز وإنتاج الخبز البلدي المدعم.

عبوة الخميرة ارتفعت من 4 جنيهات إلى 45 جنيها

وهل ارتفعت أجور العمالة؟

العمالة تمثل أحد أهم عناصر التشغيل داخل أي مخبز، وشهدت هي الأخرى زيادات كبيرة خلال السنوات الأخيرة، فقد ارتفعت أجور العمالة اليومية إلى نحو ٥٠٠ جنيه، مقارنة بحوالي ١٢٠ جنيها في السابق، ومن الطبيعي أن تؤثر هذه الزيادة على إجمالي تكلفة الإنتاج، خاصة أن صناعة الخبز تعتمد بشكل كبير على العنصر البشري، سواء في مراحل العجن أو التخمير أو الإنتاج أو التوزيع.

الأفران تنتج 270 مليون رغيف مدعم بسعر 20 قرشًا

هذه الزيادات جاءت بالتوازي مع ارتفاع تكاليف المعيشة، وبالتالي كان لابد من تحسين أجور العاملين للحفاظ على استقرار العمالة داخل المخابز، وهو ما انعكس بدوره على تكلفة التشغيل.

هل تشمل الدراسة جميع عناصر التكلفة؟

الدراسة اعتمدت على حصر شامل لكافة عناصر التشغيل، بداية من الخامات الأساسية، مرورا بالطاقة والمرافق والعمالة، ووصولا إلى المصروفات التشغيلية المختلفة، الهدف ليس مجرد المطالبة بزيادة رقم معين، وإنما تقديم دراسة واقعية تستند إلى بيانات فعلية توضح حجم الزيادة التي تحملتها المخابز خلال السنوات الماضية، ونرى أن الوصول إلى تكلفة عادلة سيحافظ على استقرار المنظومة بالكامل، ويضمن استمرار المخابز في تقديم الخدمة بالكفاءة المطلوبة.

هل يرتبط توقيت تقديم الدراسة بقرب تطبيق منظومة الدعم الجديدة؟

بالتأكيد، هناك ارتباط بين الأمرين، خاصة مع استعداد وزارة التموين لتطبيق آلية «الخصم المباشر» ضمن المنظومة الجديدة للدعم اعتبارا من الأول من أغسطس ومن المهم أن يتم تحديث تكلفة التصنيع بالتزامن مع أي تطوير تشهده منظومة الخبز، حتى تكون جميع عناصر المنظومة متوافقة مع الواقع الحالي.

هل تم الاستقرار على الشكل النهائي للمنظومة الجديدة؟

حتى الآن لا تزال التفاصيل التنفيذية الخاصة بالمنظومة الجديدة قيد المراجعة داخل وزارة التموين والتجارة الداخلية، وهناك اجتماعات مستمرة لمناقشة مختلف الجوانب الفنية والتنفيذية، ومن المقرر أن يتم حسم الشكل النهائي خلال اجتماع لجنة السياسات المرتقب.

ونحن نتابع هذه الاجتماعات بشكل مستمر، لأن نجاح أي منظومة جديدة يعتمد على مراعاة جميع الأطراف المشاركة فيها، وفي مقدمتها أصحاب المخابز.

ما طبيعة التنسيق بين الشعبة ووزارة التموين خلال هذه المرحلة؟

هناك تواصل وتنسيق مستمران مع وزارة التموين والجهات المعنية، بهدف الوصول إلى تكلفة إنتاج عادلة تحقق التوازن بين الحفاظ على استقرار منظومة الخبز المدعم وضمان استمرار المخابز في أداء دورها بكفاءة، ونؤكد أن الشعبة لا تنظر إلى الأمر باعتباره مجرد زيادة في تكلفة التصنيع، وإنما باعتباره خطوة ضرورية لضمان استدامة المنظومة بالكامل، بما يحافظ على حقوق جميع الأطراف، سواء الدولة أو أصحاب المخابز أو المواطنين المستفيدين من الدعم.

هل تؤثر هذه المطالب على سعر رغيف الخبز المدعم للمواطن؟

منظومة الخبز المدعم تحظى باهتمام كبير من الدولة، التي تواصل تحمل تكلفة الدعم حفاظا على استقرار الأسعار للمواطنين، الدولة خصصت نحو ١٢٤ مليار جنيه لدعم الخبز في موازنة العام المالي الجاري، ليستفيد من هذا الدعم نحو ٦٨ مليون مواطن على مستوى الجمهورية.

كما تنتج المخابز يوميا ما بين ٢٥٠ و٢٧٠ مليون رغيف خبز مدعم، يباع للمواطن بسعر ٢٠ قرشا للرغيف، وهو ما يعكس حجم الجهد الذي تبذله الدولة للحفاظ على استقرار هذه المنظومة الاستراتيجية، تأتي أهمية الوصول إلى تكلفة تصنيع عادلة، لأن استدامة تشغيل المخابز تمثل ركيزة أساسية لاستمرار توفير الخبز المدعم بالكميات المطلوبة والجودة المناسبة، مع الحفاظ على انتظام الإنتاج وعدم حدوث أي معوقات قد تؤثر على الخدمة المقدمة للمواطنين.

والشعبة العامة للمخابز حريصة على التعاون الكامل مع وزارة التموين وجميع الجهات المعنية لإنجاح منظومة الخبز المدعم، نحن لا نسعى إلا إلى تحديث تكلفة التصنيع بما يتوافق مع المتغيرات الاقتصادية الحالية، ويضمن استمرار المخابز في العمل بكفاءة، مع الحفاظ على استقرار منظومة الدعم وعدم الإخلال بحقوق الدولة أو أصحاب المخابز أو المواطنين المستفيدين من الخبز المدعم، ونأمل أن تسفر المناقشات المرتقبة عن قرارات تحقق هذا التوازن، بما يخدم مصلحة الجميع ويحافظ على واحدة من أهم منظومات الدعم.

غادة نعيم

www.facebook.com/AlamALmalNews
AlamALmalNews